جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# الهوية والمواطنة

## مطبوعة محاضرات في مقياس الهوية والمواطنة

لطلبة السنة الأولى جذع مشترك في العلوم السياسية

**من إعداد: د. بوزيدي عبد الرزاق**

أستاذ محاضر –ب– في العلوم السياسية

bouzidiabderrazak@yahoo.com

**السنة الجامعية: 2025-2026**

## مقدمة:

يندرج مقياس الهوية والمواطنة ضمن حقل العلوم السياسية، إذ يحتل موضوع الهوية والمواطنة مكانة كبيرة في العديد من الدراسات والتخصصات العلمية خاصة منها العلوم السياسية، حيث أن كل منهما له دور وأهمية في المجتمعات الإنسانية والتي من بينها المجتمع الجزائري، فالهوية تعد الأساس لبناء شخصية أفراد المجتمع من حيث عقيدتهم ولغتهم وثقافتهم وحضارتهم، حيث أنها تعبر عن الخصوصية في القيم والمبادئ والدين واللغة.

أما بالنسبة للمواطنة فهي تعتبر من المفاهيم السياسية التي عرفت العديد من التطورات، بداية من العصر القديم خاصة عند اليونان حينما برزت المواطنة اليونانية، حيث كانت المشاركة السياسية مقتصرة فقط على النخبة ذات الأصل اليوناني فقط، غير أنه في العصر الحديث تغير الأمر حيث أخذت المواطنة أبعاد مختلفة وأصبحت تشمل جميع المواطنين، فبعد أن كانت تعني فقط الشعور بالانتماء إلى حيز جغرافي معين يسمى الوطن، أصبحت تعني الاشتراك في مجتمع سياسي يضمن حقوق وواجبات تقوم بتحديد دور ونشاط كل فرد من أفراد المجتمع.

تعكس الهوية والمواطنة تصور الأفراد في ما يخص إقامة كيانهم السياسي الخاص بعناصره المختلفة، ولضمان الأمن والإستقرار تقوم الدول عادة بضبط وتحديد حقوق وواجبات الأفراد بشكل واضح وعادل، لذلك فإن هذين المفهومين يرتبط كل منهما بخصوصية الأفراد الإجتماعية والثقافية وكذلك نظرتهم وتصوراتهم السياسية.

إن تعدد الهويات واختلافها بالإضافة إلى غياب فكرة المواطنة الحقيقية أو عدم تجسيدها، كانت تعتبر من الأسباب التي أدت إلى إندلاع حروب ونزاعات ذات طابع اثني وعرقي وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تفكك دول وكيانات كانت قائمة لعشرات السنين، والمثال على ذلك ماحصل في يوغسلافيا والسودان وغيرها، لذلك لا بد من ربط الهوية بفكرة المواطنة ما سيؤدي إلى تعزيز روح الجماعة والوطنية والإحساس بالمصير المشترك مع الغير وبالتالي تحقيق الرقي الحضاري وتجنب الخلافات.

ومن أهم المحاور التي تم التطرق إليها ضمن هذا المقياس هو الهوية والمواطنة في السياق الجزائري، حيث نجد أن الهوية الجزائرية مرت بمراحل عديدة قبل الحقبة الإستعمارية وبعدها، وقد لعبت الثورة الجزائرية دورا فعالا في صياغة الهوية الوطنية وفكرة المواطنة الجزائرية لأول مرة، كما أقرت الدساتير الجزائرية منذ الإستقلال خاصة التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 بشكل واضح مفهوم المواطنة من خلال إقرار

المشاركة السياسية للعديد من فئات المجتمع خاصة الشباب والمرأة والمجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز اللحمة الوطنية وتحقيق الإستقرار للبلاد.

## المحاور الأساسية:

تم ضبط وتحديد برنامج مقياس الهوية والمواطنة، والذي تم تقديمه لطلبة السنة أولى علوم سياسية جذع مشترك في شكل محاضرات عن بعد، وذلك من خلال التطرق إلى العديد من المحاور والنقاط الرئيسية التالية:

**مقدمة:**

- **المحاضرة الأولى: مفاهيم الهوية والمواطنة:**

I. مفهوم الهوية
II. مفهوم المواطنة
III. التمييز بين الهوية والمواطنة والعلاقة بينهما:

- **المحاضرة الثانية: أنواع الهويات ومصادرها:**

**I.** أنواع الهويات
**II.** مصادر الهوية
**III.** الهويات المتعددة والتحديات المرتبطة بها

- **المحاضرة الثالثة: تطور مفهوم المواطنة:**

**I.** المواطنة في العصور القديمة (اليونان والرومان)
**II.** المواطنة الحديثة وتأثير الثورات الأوروبية
**III.** مفاهيم المواطنة الليبرالية، والجمهورية، والمواطنة العالمية

- **المحاضرة الرابعة: المواطنة الحقوق والواجبات:**

I. مفهوم الحقوق: الحقوق المدنية، السياسية، الإجتماعية والاقتصادية
II. مفهوم الواجبات: واجبات المواطن تجاه الدولة والمجتمع
III. العلاقة بين الحقوق والواجبات وتأثيرها على المشاركة السياسية

- **المحاضرة الخامسة: المواطنة دراسة في المقومات والأبعاد:**

I. مقومات المواطنة

II. أبعاد المواطنة

- **المحاضرة السادسة: الهوية والمواطنة الوطنية في الجزائر:**

I. تشكيل الهوية الجزائرية قبل الاستعمار وبعده
II. دور الثورة التحريرية في صياغة الهوية الوطنية
III. مكونات الهوية: العربية، الأمازيغية، والإسلام في الجزائر
IV. تطور مفهوم المواطنة في الدساتير الجزائرية المتعاقبة
V. المشاركة السياسية للشباب، والمرأة، والمجتمع المدني

- **المحاضرة السابعة: تأثير العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي على الهويات الوطنية:**

I. العولمة: مفهومها، نشأتها، أبعادها
II. تأثير العولمة على الهويات الوطنية
III. مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي ومميزاتها
IV. تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الهوية الوطنية

- **المحاضرة الثامنة: مفهوم المواطنة العالمية والمواطنة الرقمية:**

I. المواطنة العالمية: مفهومها، نشأتها، خصائصها
II. المواطنة الرقمية: مفهومها، خصائصها
III. الحقوق والواجبات في ظل المواطنة الرقمية

- **المحاضرة التاسعة: صراع الهويات في السياق العالمي: صعود الشعبوية والتطرف:**

I. تعريف الشعبوية ونشأتها
II. تأثير الشعبوية على الهوية الوطنية
III. التطرف دراسة في المفهوم والأنواع والمظاهر
IV. تأثير التطرف على صراع الهويات

- **المحاضرة العاشرة: تأثير الهجرة واللجوء على الهوية والمواطنة:**

I. الهجرة دراسة في المفهوم والأنواع والأسباب
II. تأثير الهجرة على الهوية والمواطنة
III. مفهوم اللجوء وأسبابه

IV. تأثير اللجوء على الهوية والمواطنة

**الخاتمة:**

## المحاضرة الأولى

## مقدمة في مفاهيم الهوية والمواطنة

يحتاج أي موضوع محل الدراسة في البداية إلى تحديد الإطار المفاهيمي الخاص به من خلال توضيح طبيعة ومعنى المفاهيم الرئيسية التي يتشكل منها، حيث يعتبر مفهوم الهوية والمواطنة من المفاهيم التي هي محل اهتمام ونقاش كبير بين مختلف الباحثين والدارسين في العديد من المجالات خاصة في العلوم السياسية، فالهوية تعبر عن شخصية أفراد المجتمع من حيث عقيدتهم ولغتهم وثقافتهم وحضارتهم، أما المواطنة فهي تعبر عن الاشتراك في مجتمع سياسي يضمن حقوق وواجبات كل أفراد المجتمع.

### I. مفهوم الهوية:

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم المترامية الأطراف بين العديد من العلوم الإنسانية، بدءا من الأنثربولوجيا إلى علم النفس، إلى السياسة إلى علم الاجتماع، وغيرها من العلوم الأخرى، وهذا ما يبرر تعدد المقاربات النظرية لهذا المفهوم، واختلاف التعاريف والآراء في العديد من محددات هذا المفهوم، ويرجع ذلك طبعا إلى اختلاف الخلفيات الفكرية ومجالاتها[1].

### 1. الهوية لغة:

من ناحية الدلالة اللغوية تعد الهوية كلمة مركبة من ضمير الغائب "هو" مضاف إليه ياء النسبة التي تتعلق بوجود الشيء المعني كما هو في الواقع بخصائصه ومميزاته التي يعرف بها.

في العصور الإسلامية والمعاجم العربية، نجد أن الهوية مفهوم يعني حقيقة الشيء أو الشخص الذي يميزه عن غيره، وعند الفارابي هوية الشيء هي: "عينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد الذي لا يقع فيه إشراك"[2].

يقابل مصطلح الهوية العربي كلمة Identity في اللغة الإنجليزية Identite في اللغة الفرنسية، وهو من أصل لاتيني ويعني الشيء نفسه، أو الشيء الذي هو ما هو عليه. كما تعني أيضا بأنها حقيقة الشيء من حيث تميزها عن غيرها وتسمى أيضا هوية الذات[3].

### 2. الهوية إصطلاحا:

---

[1] جمال كانون، "**الهوية مقاربة نظرية مفاهيمية**، مجلة مجلة تطوير، العدد 1، (2016)، ص69.

[2] فضيلة شبابحة، "**تطور مفهوم الهوية في الفكر السياسي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد08، العدد 02، (2021)، ص119

[3] جمال كانون، **مرجع سابق**، ص70.

على الرغم من البساطة الظاهرة لمفهوم الهوية، فإنه وعلى خلاف ذلك يتضمن درجة عالية من الصعوبة والتعقيد، وذلك لأنه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته، ويمكن أن نعرف الهوية بأنها الكيفية التي يُعَرِّف الناس بها ذواتهم أو أُمَّتهم، و تُتَّخذ اللغة والثقافة والدين أشكالاً لها، فهي تنأى بطبعها عن الأحادية والصفاء،وتنحو منحى تعدديًّا تكامليًّا إذا أُحسن تدبيرها، ومنحى صداميًّا إذا أُهملت وأُسيء فهمها، تستطيع أن تكون عامل توحيد وتنمية، كما يمكن أن تتحوَّل إلى عامل تفكيك وتمزيق للنسيج الاجتماعي الذي تؤسِّسه عادة اللغة الموحدة[1].

الهويّة هي وعي الإنسان وإحساسه بذاته وانتمائه إلى جماعة بشرية قومية أو دينية، مجتمعاً أو أمة أو طائفة أو جماعة في إطار الانتماء الإنساني العام[2].

إن تقديم مفهوم للهوية أو تعريفها بصورة محددة يختلف من باحث لآخر، إلا أنه يمكن أن نقدم تعريف شامل وهي: تعايش واتفاق مجموعة من البشر على مجموعة من المعتقدات والأفكار والمفاهيم والعادات والتقاليد التي تحكم وتنظم نمط حياتهم اليومي فتميزهم عن بقية من حولهم، فهم يعتقدون بمنظومة معينة من القيم والشعائر والمفاهيم، ويمارسونها في حياتهم اليومية البينية والخارجية مع الغير ويعتقدون بقيمة ومكانة أشخاص معينين يمثلون أعلاما سياسية وعلمية ودينية وثقافية...إلخ[3].

### 3. مستويات الهوية:

هناك ثلاثة مستويات للهوية:

- **الهوية الفردية:** هي سمات الفرد الفكرية والثقافية والعقائدية وإنتماءاته التي تميزه عن غيره من الأفراد وتجعله معروفا بينهم، وتجعله يجتمع معهم في السمات المشتركة التي تميزهم، وتميزه في الوقت نفسه بتلك الفروق أو التضاريس التي لا يشترك أحد فيها معه لتشكل الهوية الجماعية[4].

---

[1] رشيد بلحبيب، **الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم**، في كتاب: اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013)، ص-ص247-248.

[2] عبد الحسين شعبان، **الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2017)، ص20.

[3] عبد الله زبيري، مطبوعة في مقياس الهوية والمواطنة، موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019-2020، ص4، متحصل عليه من الموقع:https://lmd.sahla-dz.com/cours-ar-1376/ ، تاريخ الدخول: 2025/10/10.

[4] أحمد وادي، **الهوية السياسية وبناء الدولة عند الحركة الإصلاحية "قراءة في فكر البشير الإبراهيمي"**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021/2020، ص35.

- **الهوية الجماعية:** يشتمل على ايجاد قيم ومعايير مشتركة لأعضاء الجماعة، وصياغة علاقتهم بتقاليد الماضي والقدرة على التجند الجماعي من أجل إنجاز أهداف مشتركة، وتعبيرات تضامن بين أعضاء الجماعة وأشياء أخرى[1].

كذلك هي مجموعة السمات والخصائص التي تجعل الفرد معروفا ومعترفا به في جماعته، وكذلك من قبل الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع[2].

- **الهوية الوطنية:** يقصد بالهوية الوطنية ذلك المركب الاجتماعي الذي يعكس ثقافة وقيم وتقاليد وتصورات الأمة، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله مجموعة بشرية ما لأعضائها وللعالم الخارجي والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها. إنها تعبير عن إحساس ووعي بالانتماء والتعلق بمجموعة يعبر من خلالها الأفراد من الخصوصية الشخصية نحو بيئة انتماء اجتماعية وثقافية أوسع[3].

**II. مفهوم المواطنة:**

**1. المواطنة لغة:**

تنسب المواطنة في اللغة العربية إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيه[4].

**2. المواطنة إصطلاحا:**

تعرف المواطنة citizenship هي علاقة بين الفرد ووطنه تتميز بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه والشعور بمشكلاته والمشاركة الإيجابية بالتعاون مع الغير لحلها، والتفاني في خدمته وقت السلم والحرب، والالتزام بقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال والبرامج التي تستهدف رقي الوطن، كذلك تساويه في الحقوق مع باق ي أفراد الوطن وفقا لحقه الذي يكفله له الدستور والقانون .فلكل مواطن الحق في أن يشارك في إدارة الوطن ويتقاسم الموارد مع غيره من المواطنين[5].

---

[1] جمال كانون، **مرجع سابق**، ص75.

[2] اليكس ميكشيللي، **الهوية**، تر: علي وطفة، (دمشق: دار وسيم للخدمات الطباعية، 1993)، ص111.

[3] رابح زغوني، "**المواطنة والهوية في الجزائر: من الهوية المدنية إلى الهوية الوطنية الجامعة**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 02، (2022)، ص593.

[4] لامية طالة، ككينة سلام، "**المواطنة الرقمية...التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الإفتراضي**"، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، المجلد 04، العدد 03، ((أكتوبر 2020)، ص27.

[5] ألاء محمد السيد عبده حميد، "**الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة**"، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد 01، (2023)، ص-ص165-166.

تعرفها دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة[1].

يمكننا تعريف المواطنة إجرائيا بأنها: ماهية وجود الإنسان في مجتمعه والتي تتم من خلال العضوية الكاملة التي تنشأ من علاقة بين فرد ودولته كما يحددها القانون، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب، والتزامه باحترام القوانين وتنفيذها، وبما تمنحه من حقوق عن طريق المشاركة الفعلية، كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة[2].

**3. أنواع المواطنة:**

- **المواطنة المدنية:** هي مجموعة الحقوق اللازم توفرها لحرية الأفراد، مثل حق المواطن في الحياة بحرية طالما أنها لا تخالف ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية التعبير عن الرأي والفكر والاجتماع والمعتقد الديني واعتناق الآراء والانتقال والحصول على المعلومات وفق النظام والقانون[3].
- **المواطنة السياسية:** تتمثل في احساس الفرد بالانتماء للوطن من خلال مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وأفكار حول الشأن العام، والمجال العمومي والأفكار التي تتبلور لدى الفرد حول هذا الوطن، ومدى سعي الفرد فيه عن طريق الولاء أو المعارضة للنظام أو الخوف منه والابتعاد عنه[4].
- **المواطنة الاجتماعية:** وهي حق الفرد في التمتع بالحد الأدنى من الأمان والرفاهية الاقتصادية، والمشاركة إلى أقصى حد ممكن من الاستفادة من التراث الاجتماعي للمجتمع، واتباع نمط حياة متحضر وفقا للمعايير السائدة في المجتمع[5].

**III. التمييز بين الهوية والمواطنة والعلاقة بينهما:**

**1. الفرق بين الهوية والمواطنة:** يمكن توضيحه في النقاط التالية:

---

[1] بشير نافع وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص30.

[2] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص12.

[3] وليدة حدادي، "**المواطنة في ظل التحولات الإعلامية الراهنة**"، مجلة الحوار الثقافي، العدد 11، (2017)، ص288.

[4] خديجة بن وزة، عاتكة غرغوط، **العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة**، مجلة السراج في قضايا التربية والمجتمع، العدد05، (مارس 2018)، ص85.

[5] نهلة محمد جندي، **مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر دراسة مقارنة**، متحصل عليه من الموقع: https://jslem.journals.ekb.eg/article_182835_e28850271bb4944416a3d1e2f0ac46e0.pdf، تاريخ الدخول:2025/10/10.

- الهوية هي الشعور الداخلي بالارتباط والانتماء، أما المواطنة فهي الممارسة العملية لهذا الارتباط من خلال الالتزام بالقوانين والمشاركة في بناء المجتمع.
- الهوية هي الأساس العاطفي والروحي الذي يغذي شعور الانتماء، بينما المواطنة هي الترجمة العملية لهذا الشعور في إطار قانوني.
- هناك فرق واضح بينهما من حيث المفاهيم، فالهوية تعني السمات والصفات المشتركة التي يتعارف عليها مجتمع الأفراد، أما المواطنة فهي تتجاوز سمات الهوية وتتعالى على كل الخصوصيات العرقية والدينية[1].

2. **العلاقة بين الهوية والمواطنة:**

- العلاقة بينهما هي علاقة تلازمية لأن الهوية الوطنية تمثل الجانب الروحي والعاطفي بالأرض والمجتمع، وهي تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الإنتماء إلى الأرض والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن، في حين تمثل المواطنة الجانب السلوكي العملي لهذا الشعور الروحي والعاطفي، فالهوية هي النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم، لأنه مبني على قاعدة من المعتقدات والقيم والمبادئ والمعايير التي تمثل هوية الشعب.
- الهوية ملازمة للمواطنة لكونها سمة العضوية القانونية والسياسية للمواطنين المنضوين تحتها، وعليه فإن الهوية هي المعيار الذي يرى من خلاله المواطنون أنفسهم في وطنهم[2].
- العلاقة بين الهوية والمواطنة هي علاقة تكاملية ومترابطة، حيث تشكل الهوية أساسا للشعور بالانتماء للوطن، وتترجم المواطنة هذه المشاعر إلى ممارسات وسلوكيات عملية وواقعية تتمثل في ممارسة الحقوق والإلتزام بالواجبات تجاه الدولة والمجتمع.
- الهوية تعد الإطار الفكري والنفسي الذي يغرس في الفرد حب الوطن والانتماء له، وهو ما يمهد الطريق لممارسة المواطنة السليمة.

في الأخير يمكن أن نقول أنه على الرغم من الصعوبة التي تواجه الباحثين في ضبط وتحديد مفهوم شامل ودقيق لكل من الهوية والمواطنة، إلا أن كل منهما له معنى مختلف تماما عن الآخر، فالهوية تتعلق بالجانب الروحي والعاطفي الذي يرتبط بالعادات والتقاليد والقيم واللغة والدين والأرض والتاريخ وهي سمات خاصة يشترك فيها مجموعة من الأشخاص، أما المواطنة فهي تتعلق بالجانب العملي أو الواقعي فهي تعبر عن الرابط أو العلاقة بين الفرد و الدولة (السلطة السياسية)، وذلك من خلال تحديد مجموعة الحقوق والواجبات

---

[1] عبد السلام موكيل، "**المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الاسلامي**"، مجلة تاريخ العلوم، العدد 01، (2016)، ص40.

[2] خديجة بن وزة، عاتكة غرغوط، **مرجع سابق**، ص90.

التي تشمل العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتي تضبط سلوكاته وعلاقاته في المجتمع.

## المحاضرة الثانية

## أنواع الهويات ومصادرها

تُقسمُ الهويّة إلى مجموعةٍ من الأصناف والأنواع المختلفة، حيث يُساهمُ كلُّ نوعٍ منها في الإشارةِ إلى فكرة مُعيّنة حول شيء ما، كما أن لكل واحد منها دور في المجتمع يختلف عن الآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتشكل الهوية وترتكز على العديد من المصادر والركائز التي تختلف في قوتها وتأثيرها على الهوية.

**I. أنواع الهويات:** تتشكل الهوية في ثلاثة أنواع هي:

❖ **الهوية العرقية:**

العرقية هي الإعتقاد بأن العرق هو العامل الأكثر فعالية في تكوين السمات والمواهب البشرية، وأن الفروق العرقية تولد امتيازا فطريا عند عرق بعينه، وقد عرفت البشرية تعصبا كبيرا على الأساس العرقي، وذلك في خلق التمييز العرقي على أساس لون البشرة والصفات الفيزيولوجية للإنسان[1].

بحسب أنطوني سميث Antony Smith توسم المجموعة بالعرقية إذا تقاسم أعضاؤها صفات مشتركة كالأصل، الذاكرة التاريخية، الأنتماء الإقليمي، بالإضافة إلى عناصر أخرى كالدين واللغة، واعتبرت الهوية العرقية أقدم الهويات، حيث عرفت قديما العبرانية Herbeus، البابلية Babilonians، المصرية Egyptians، ومن ثم تركز التفكير في اعتبارها هويات طبيعية أولية غير قابلة للتبدل، فالأفراد لا يختارون هوياتهم وإنما يولدون بها[2].

هي احساس الفرد بالإنتماء إلى جماعة معينة دون سواها وينمو لديه شعور بضرورة الذود عن هذا الإنتماء أو الهوية، لينتقل من مرحلة الذود عن الذات الفرعية إلى مرحلة الذود عن ذات الجماعة أو الهوية العمومية[3].

❖ **الهوية الدينية:**

يطلق عليها الهوية الدينية أو الهوية العقائدية وظهرت بظهور الأديان والرسل، ولكنها تجلت بشكل أكبر بمجئ الإسلام، فجعل الله الدين رابطة قوية بل هي أقوى من الروابط الأخرى بقوله تعالى: "إنما

---

[1] أحمد وادي، **مرجع سابق**، ص32.

[2] عابر نجوى، "**معضلة الهويات الاستراتيجية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، (جوان 2017)، ص226.

[3] فضيلة شبابحة، **مرجع سابق**، ص129.

المؤمنون إخوة"، ولقد جمع الدين الإسلامي عبر التاريخ في الدول التي قامت على أنقاض الخلافة الراشدة بين تركيبات حضارية متنوعة، كالحضارة الفراسية، العربية، الأمازيغية والأوروبية ...وغيرها[1].

الهوية الدينية هي شكل محدد من أشكال الهوية، تتعلق بشكل خاص بالشعور بالانتماء إلى مجموعة دينية وأهمية هذا الإنتماء بالنسبة للفرد، وعلى الرغم من أن الهوية الدينية تشترك في بعض الجوانب مع التدين، إلا أن هناك فرق بينهما. فالتدين يشير إلى قيمة الإنتماء إلى مجموعة دينية والمشاركة في الأنشطة الدينية، بينما الهوية الدينية تركز على الانتماء إلى المجموعة الدينية بحد ذاته، دون النظر إلى المشاركة الفعلية في الأنشطة الدينية[2].

يمكن النظر إلى الدين باعتباره يشكل هوية مستقلة بذاتها، ذلك ما ينطبق على اعتناق جماعة معينة لديانة واحدة، هذا مايعزز وحدتها وتماسكها. فعلى مر تاريخ البشرية نشأت دول وإمبراطوريات قديمة على أساس ديني كالإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية منذ صدر الإسلام إلى غاية سقوط الدولة العثمانية، فكانت الهوية هي هوية التبعية الدينية التي يشترط الإنتماء اليها اعتناق نفس الدين، ومن هنا حدث الإرتباط الإقليمي بالهوية الدينية[3].

### ❖ الهوية القومية:

هي مجموعة الصفات والسمات الثقافية التي يشترك فيها أفراد المجتمع الواحد وهم بدورهم ينتمون إلى أمة من الأمم وتعطي هذه الأمة لتلك الصفات طابع التميز أي تصبح مميزة عن بقية الأمم والمجتمعات الأخرى[4]، والهوية القومية تتطور عبر التاريخ وهناك أحداث وصراعات أو متغيرات تاريخية ساهمت في تبلور المجموعة وهناك جزء من الهويات تبلور على أساس النقيض لهوية أخرى[5].

تعني الهوية القومية الانتماء إلى الأمة أو الوطن، وتكون أدواته النشأة في الوطن (أو الأمة) والتربية فيه على أساس كل ما يمتلك من قيم ثقافية ولغة ومعتقدات وتقاليد ومعايير سلوكية وأخلاقية وأنماط حياة،

---

[1] المرجع نفسه، ص134.

[2] بن دهنون سامية شيرين، "**أثر الهجرة على الثقافة والهوية: من منظور نفسي وأنثروبولوجي وديني**"، مجلة أنثربولوجية الأديان، العدد 02، (جوان 2025)، ص168.

[3] أحمد وادي، **مرجع سابق**، ص30.

[4] روام العيد، "**البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي الشباب الجزائري أنموذجا**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية، العدد2، (2014)، ص16.

[5] عبير بيسوني رضوان، **أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية**، (مصر: دار السلام، ط1، 2012)، ص87.

كما أن الهوية القومية لا تكتسب بالقانون وإنما بالنشأة وباكتساب كل مقومات الأمة بما في ذلك الانتساب إلى الأسرة التي تعايشت زمنا طويلا مع مقومات الأمة والوطن[1].

إن كل حديث عن الهوية القومية يستدعي بالضرورة الحديث عن الهوية الوطنية فبينهما علاقة تداخل يمكن وصفها علاقة الجزء بالكل، فإذا كانت الهوية القومية ترتبط بالأمة كالهوية القومية العربية مثلا، فإن الهوية الوطنية جزء من هذا العام (الهوية القومية)، كأن نقول مثلا: هوية جزائرية، هوية مصرية، سورية...الخ[2].

**II. مصادر الهوية:**

هناك العديد من المصادر للهوية تتمثل في:

❖ **الأسرة:**

تعرف الأسرة بأنها كيان اجتماعي يتم تكوينه برابط الزواج، والذي ينتج عنه إنجاب أبناء، تتم تربيتهم ورعايتهم وتنشئتهم، وتجمعهم روابط دموية[3].

تعتبر الأسرة أساس تشكيل الهوية، حيث أنها تنقل القيم الثقافية والاجتماعية من خلال التنشئة الاجتماعية، وتؤثر ديناميكياتها على تطور الهوية الشخصية للفرد، فهي أول بيئة يكتسب فيها الفرد اللغة والعادات والتقاليد، وتلعب دورًا حيويًا في غرس الشعور بالانتماء وتنمية تقدير الذات وتعزيز الوعي القومي.

تلعب الأسرة دورا في صناعة وتجسيد الهوية ومقوماتها من خلال علاقتها بالفرد وتفاعلها معه، فهي التي تعمل على إعطاء النظم الإجتماعية أساسا عقليا في ذهن المجتمع الذي تنتمي إليه، كما تعمل على إصلاح الفرد نفسيا وخلقيا[4].

❖ **المدرسة:**

تعرف المدرسة بأنها تنظيم اجتماعي يقوم بوظيفة التربية ونقل المعارف والعلوم وتوفير الظروف الملائمة لتنمية العقل والجسم والانفعالات، إلى جانب وظيفة نقل الثقافة المجتمعية وغرسها قيمها لدى النشئ

---

[1] أحمد حسين، "**الهوية العربية مقوماتها ومحددات تعريفها: إطار نظري ومقاربة تحليلية**"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد02، (ماي 2016)، ص143.

[2] فضيلة شبابحة، **مرجع سابق**، 132.

[3] بروش عبد الله، "**دور الأسرة في صناعة هوية الفرد دراسة ميدانية على عينة من الأفراد القاطنين بالمجال العمراني الحضري والريفي لولاية سكيكدة**"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 09،العدد 01، (2022)، ص343.

[4] المرجع نفسه، ص341.

للحفاظ على هوية المجتمع وثوابته، وإعداد الفرد من أجل أن يكون عضوا فاعلا في المجتمع ويساهم في بنائه.

يأتي دور المدرسة في التربية الوطنية وتعزيز الهوية الوطنية، من خلال تكوين المواطن الواعي الذي يؤدي واجباته ويمارس حقوقه في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، فالتربية الوطنية هي عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالإنتماء للوطن والإعتزاز به، وغرس حب النظام والإتجاهات الوطنية، والأخوة والتفاهم والتعاون والتعاضد بين المواطنين، واحترام النظام والتعليمات، كما تعرف التربية الوطنية النشئ بمؤسسات بلدهم ومنظماته الحضارية[1].

❖ **وسائل الإعلام:**

تعتبر أجهزة الإعلام العنصر الأبرز والأهم في عملية نشر وتعزيز الهوية الثقافية داخل أي مجتمع، وكذلك تقديم الفكر التنويري وسط أفراده، ويمكن تحقيق هذا الأمر إذا توفر شرط أساسي وهو الحرية الإعلامية[2].

يعتبر الإعلام الأداة الإستراتيجية لحماية الهوية الوطنية والتعبير عنها، فهو مطالب بالتفاعل الإيجابي مع ما هو كل محلي وأصيل والتفاعل مع مشكلات وهموم الشارع بكل موضوعية وبكل إلتزام ومسؤولية وبكل حرية.

وسائل الإعلام هي التي تحمي الهوية الوطنية أمام الخطر الذي يشكله الإعلام الأجنبي، وشبكة الأنترنت وغيرها من الوسائط الاعلامية العالمية، لذا الإعلام الوطني مطالب بتنشئة جيل مسؤول وواع يعرف كيف يتعامل مع هذه الوسائط، ويعرف كيف يأخذ منها ما يفيده ويبتعد عن المواد المشبوهة والمواد التي تتنافى وتتناقض مع قيم المجتمع[3].

❖ **الدولة:**

---

[1] محمد جمال محمد العزة، "**دور المدرسة في تعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة: دراسة ميدانية من وجهة نظر معلمي مدارس مديرية التربية لواء القويسمة في الأردن**"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، العدد 45،(2025)، ص-ص316-317.

[2] مصطفى بن طيفور، العربي بوعمامة، "**تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الهويات الثقافية في ظل العولمة -قراءة الواقع واستشراف المستقبل-**"، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والإتصالية، العدد 02، (2016)، ص12.

[3] زينب ياقوت، "**دور الإعلام الجزائري في الحفاظ على الهوية الوطنية تلفزيون الذاكرة أنموذجا**"، مجلة دراسات، المجلد 12، العدد 01، (ماي 2023)، ص244.

تعرف الدولة بأنها: "الكيان السياسي لشعب أو أمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها.." وهنا تبرز علاقة الدولة بهوية الأمة، بحيث تقوم مؤسسات الدولة بدور التعبير والحفاظ عليها[1].

بالعودة إلى القرون الماضية نجد أن مفهوم الهوية قد تطور من خلال ظهور سيادة القوميات والدول القومية في أوروبا في القرن الثامن عشر، بحيث أصبحت هوية الشخص الآن ترتبط بالدولة ككيان سياسي قائم بذاته في رقعة جغرافية معينة. وعلى هذا يمكن القول أن بناء الدولة في المنظور التقليدي يتم عبر هوية المجتمع والتقاليد والأعراف السائدة في تلك الدولة، وذلك يتم من خلال تعامل الدولة مع مختلف النشاطات والانشغالات التي يبديها المجتمع، وأيضا كيفية قيام الدولة بأدوارها ونشاطاتها بما يلبي طموحات المجتمع بكفاءة وفعالية.

إذا هناك علاقة وطيدة بين الهوية كمفهوم والدولة ككيان قائم بذاته له مميزات وخصائص ومؤسسات وعناصر أساسية يرتكز عليها، حيث يمكن الحديث من خلال هذا عن علاقة قيام الدول وبناءها بالهوية بالشكل الذي يعكس بناء المؤسسات والإيديولوجيات العامة للدولة وثقافتها وعاداتها وتاريخها بهوية الشعب والإقليم والإرث التاريخي المشترك[2].

### III. الهويات المتعددة والتحديات المرتبطة بها:

المصطلح الأقرب للهويات المتعددة في التراث السوسيولوجي هو مصطلح التعددية الثقافية، ولم يبرز هذا في الجدالات السياسية إلا منذ تسعينيات القرن العشرين[3]، وقد استخدم مصطلح التعددية الثقافية للإشارة إلى التنوع الثقافي الناجم عن وجود جماعتين أو أكثر داخل المجتمع، تولد معتقداتهما وممارستهما إحساسا بهوية جماعية متميزة. وبهذا المعنى يخصص المصطلح بصورة لا تتغير للدلالة عن التنوع الطائفي الناجم عن الإختلافات العرقية والإثنية واللغوية[4].

إن تعدد الهويات يعكس تعدد في الطبقات الإجتماعية وتنوع في الثقافة والإنتماءات الدينية والسياسية وغيرها، وهذا التعدد قد يكون مصدر محتمل للصراع بين الناس ولانحياز كل هوية لنفسها ودفاعها عن انتماءاتها ومعتقداتها، وعليه فلا بد من وجود أساليب وأسس تدير ذلك التعدد لمنع حدوث الصراع والطائفية

---

[1] أحمد وادي، "**أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، (2020)، ص47.

[2] المرجع نفسه، ص50.

[3] أندرو هيود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، تر: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2012)، ص377.

[4] المرجع نفسه، ص381.

والعصبية والانحياز لهوية دون أخرى، ومن أساليب إدارة ذلك التعدد أن الأفراد ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية خلال الزمان والمكان، وعلى هذه الهوية المشتركة أن تحترم وجود وحقوق وحريات الهويات الاجتماعية الفرعية المندمجة في إطارها، إنطلاقا من منظومة من القيم التي تركز على المشترك الإنساني بين البشر بغض النظر عن الدين واللغة واللون والعرق والانتماءات الدينية والسياسية[1].

تعدد الهويات في الوطن الواحد قد يؤدي إلى إختلافها وتنازعها وبالتالي تمزيق الوطن وتشتته، كما أن اتحاد الهويات في أوطان متعددة قد يؤدي إلى توسيع للحدود الوطنية، يضم بعض الأقطار إلى بعض، أو بالتعاون الوثيق بينها الذي يجعلها كالوطن الواحد كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي[2].

إذا تعدد الهويات يمكن أن يلعب دورا في تحديد طبيعة الدولة، كما يمكنه أن يكون عاملا في وحدة الدولة وإستقرارها أو ضعفها وتفككها، فالدولة التي فيها اختلاف عرقي واثني عادة ما تكون فيها صراعات سياسية تشكل عائقا أمام إستقرار الدولة وتقوية مؤسساتها، بحيث يمكن أن يصل هذا الصراع في بعض الأحيان إلى المطالبة بانفصال الجماعات الإثنية عن الدولة التي تحكمها الجماعة المسيطرة التي تمتلك سلطة إدارة الدولة والتحكم في مؤسساتها[3].

في الأخير يمكن أن نقول أن للهوية عدة أوجه وأشكال مختلفة فقد تكون عرقية أو دينية أو قومية، كما أن الهوية تقوم على أركان رئيسية أهمها الأسرة والتعليم والإعلام والدولة، وهي الجهات التي تقوم بتعليم الهوية الوطنية وحفظها ونقلها للأجيال، وإن لم تقم هذه المصادر بدورها كما ينبغي اتجاه المحافظة على الهوية يحدث خلل في هوية الوطن.

---

[1] جهاد إبراهيم محمود محمد عبد الوهاب، "**تعدد الهويات في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية "دراسة تحليلية سوسيولوجية**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 105، (نوفمبر 2024)، ص233.

[2] ثائر رحيم كاظم، "**العولمة والمواطنة والهوية (بحث في تأثير العولمة على الإنتماء الوطني والمحلي في المجتمعات)**"، مجلة مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، (2009)، ص267.

[3] أحمد وادي، "**أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها**"، مرجع سابق، .ص53.

## المحاضرة الثالثة

## تطور مفهوم المواطنة

لقد مر مفهوم المواطنة بالعديد من التغيرات والتحولات عبر مراحل تاريخية مختلفة، بداية من العصور القديمة وبالتحديد في الحضارة اليونانية (الإغريق) حيث ظهر مفهوم المشاركة السياسية ضمن المواطنة الإغريقية في دولة المدينة، وصولا إلى العصر الحديث حيث اكتسب مفهوم المواطنة أبعاد جديدة ومعنى مختلف عن السابق، ويظهر بعد ذلك مفهوم المواطنة الذي يدل على المشاركة في تفعيل النشاط المجتمعي للإنسان.

### I. المواطنة في العصور القديمة (اليونان والرومان):

#### 1. عند اليونان:

لقد عرفت مدينة أثينا القديمة الإرهاصات الأولى لمفهوم المواطنة وإن كان بشكل غير مكتمل لذلك يطلق عليها المواطنة الأثينية، وهي المواطنة التي كانت تقتصر على جانب المشاركة السياسية لأفراد النخبة من سكان مدينة أثينا وحرم منها العبيد والنساء وباقي السكان من غير أبناء المدينة، ويبدو هذا بشكل واضح عدم اكتمال المفهوم لتجرده من طابعه الأخلاقي القائم على فكرة المساواة وتضييق نطاق النخبة المشاركة إلى مجموعة ضيقة من أبناء المجتمع الأثيني[1].

منذ القرن الخامس قبل الميلاد اهتم فلاسفة اليونان بقضية المواطنة وحولوها من فكرة يتناقشون حولها إلى انتماء وطني لم يكن له مثيل في تحقيق التقدم[2]، وبذلك يمكن أن نقول بأن اليونانيون هم أول من أسس لفكرة "الوطن" و "المواطنة"، ليس فقط من خلال النقاش والتفلسف بل أيضا عبر ممارسة الحياة السياسية في شكل من أشكال الديمقراطية.

ربط الفيلسوف اليوناني أفلاطون المواطنة بالجانب السياسي في الدولة، وفي كتابه "الجمهورية" أكد على أن من أهداف التربية هو تنمية المواطنة الصحيحة في الأفراد، وذلك عن طريق إمداد الشباب بالمعرفة الدقيقة عن طبيعة الحكم وطبيعة الحق المطلق حتى يستطيعوا ممارسة الأعمال الرئيسية في الحياة المدنية والاجتماعية.

---

[1] عماد صيام، **المواطنة**، (مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص7.

[2] مصطفى النشار، **الحرية والديمقراطية والمواطنة–قراءة في فلسفة آرسطو السياسية**– (القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص13.

في حين نجد أن آرسطو والذي له كتاب شهير "السياسة" نظر إلى مسألة المواطنة باعتبارها طريق من طرق فهم العلاقة بين المدينة ونظام الحكم. وتستمد هوية المدينة صورتها الحقيقية من هؤلاء الذين يعترف بأنهم مواطنون[1]. كما أن المواطن الحقيقي بالنسبة لأرسطو هو المالك لحق المشاركة في السلطة التشريعية وفي السلطة القضائية، فالمواطنة إذن عند آرسطو وظيفة لنظام الحكم[2]، أي أن من واجبات المواطنة في المجتمع اليوناني تملي على المواطنين المشاركة في الحياة السياسية.

### 2. عند الرومان:

أرست الحضارة الرومانية الأسس القانونية لمفهوم المواطنة حيث منحت المواطنة بعدا قانونيا، ونظمتها بشكل دقيق ومحكم عبر إجراءات إدارية مباشرة[3]، ويرى بعض الباحثين أن المواطنة الرومانية هي في الواقع صورة معدلة لمواطنة دولة المدينة، انتقلت من أثينا إلى روما عن طريق فلاسفة اليونان خاصة الرواقيون منهم، ويقصدون بذلك أن مواطنة روما ما هي إلا نتاج للفكر اليوناني، لأن الرومان في نظرهم قد استعانوا باليونان في صنع نظامهم السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا تأملنا في القانون الروماني وبحثنا بعمق في أصله لوجدناه إغريقيا بالأساس، وبذلك فإن مواطنة روما لا تختلف بالكلية عن مواطنة دولة المدينة اليونانية[4].

## II. المواطنة الحديثة وتأثير الثورات الأوروبية:

### 1. المواطنة الحديثة:

يعتبر عصر النهضة الأوروبية في نظر بعض الباحثين الفترة الجنينية لتبلور مفهوم المواطنة بمعناها الحديث، وذلك نتيجة لاهتمام حركة الإصلاح الديني وحركة التنوير بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة واتخاذه تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة[5].

الإرهاصات الفكرية الأولى لمفهوم المواطنة الحديث يعني تمتع المواطنين بالحقوق نفسها، وعليهم في ذات الوقت أن يفوا بالإلتزامات نفسها، ويخضعون للقوانين نفسها دون أي إعتبار للعنصر بمفهومه الاجتماعي

---

[1] ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، **تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديدس حتى اسبينوزا، ج1**، تر: محمود سيد أحمد، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص209.

[2] شريف الدين بن دوبه، **المواطنة مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية**، (بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2019)، ص27.

[3] المرجع نفسه، ص44.

[4] مهران حمدي، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2012)، ص159.

[5] ليلى محمد علي، **المجتمع المدني: قضايا الوطن وحقوق الإنسان**، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007)، ص87.

أو للنوع، أو الانتماء لجماعة عرقية أو تاريخية أو لدين أو لامتلاكهم لأي ميزات اجتماعية أو اقتصادية أخرى، فهم جميعا يتساوون كمواطنين وعلى الدولة بمؤسساتها أن تعمل على تأكيد وحماية هذه المساواة[1].

تأسست فكرة المواطنة فلسفيا على يد مفكري وفلاسفة عصر التنوير من خلال فكرة التعاقد الاجتماعي لتأسيس دولة قانونية يتشارك في بنائها جميع المواطنين، ومن أهم الفلاسفة الذين تبنوا هذا الموقف نجد:

- **جون لوك:** الذي تحول المواطن عنده من مواطن سلبي إلى مواطن إيجابي، والمواطنة بالنسبة له لم تعد تعني الخضوع للسيادة وإنما أصبحت تعني حيازة وممارسة السيادة[2].
- **جون جاك روسو:** الذي تحدث عن الحرية والكرامة الإنسانية، وبهذه القيم تأسست فكرة الفرد المواطن الذي يمارس واجباته في المشاركة الحرة لبناء السياسة المشتركة، وعليه أن يبقى حريصا على الحفاظ على هذا المكسب وعدم الوقوع في الاستبداد.

في القرن العشرين أصبح مفهوم المواطنة الحديث يعني تنمية أفق مشاركة الأشخاص والأفراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة حرة مسؤولة، وذلك عبر الصيغ الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من: انتخابات وتصويت وحق الترشيح، وكذلك الحق في التظاهر والاعتراض، والحق في ممارسة حرية القول والتعبير. كما يحق للمواطن بصيغة مفهوم المواطنة هذا أن يشارك في الجمعيات والمنتديات والممارسات السياسية[3].

## 2. تأثير الثورات الأوروبية على المواطنة:

عرف التاريخ تطور حركة الحقوق والحريات، وقد تبلور مفهوم المواطنة عبر ثلاث محطات رئيسية ساعدت على تثبيت مفاهيم العقد الاجتماعي والدستور وحقوق المواطنة المتضمنة بها، هذه المحطات هي:

- **الثورة الإنجليزية 1688:** والتي خرج عنها لائحة الحقوق الإنجليزية الشهيرة بالماجنا كارتا.
- **الثورة الأمريكية 1776:** والتي خرج عنها إعلان الإستقلال الأمريكي الشهير.
- **الثورة الفرنسية 1789:** والتي أخرجت بيان حقوق الإنسان العالمي[4].

---

[1] عماد صيام، **مرجع سابق**، ص9.

[2] مهران حمدي، **مرجع سابق**، 214.

[3] شاكر عبد الكريم فاضل، "**ثقافة المواطنة : مهومها–شروطها الموضوعية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 03، (2017)، ص–ص 261–262.

[4] عماد صيام، **مرجع سابق**، ص14.

لقد دشنت الثورة الفرنسية الخطوات الأولى لتثبيت الحقوق المدنية–الاجتماعية للمواطن الإنسان– حيث جاءت تلك النقلة النوعية، ولقد كرست هذه الثورة رؤيتها للعالم الجديد بإعلان حقوق الإنسان والدفاع عنها بعد تعزيزها بروح المواطنة.

إن الأفكار التي نادت بها الثورة الفرنسية المرتكزة على اعتبار المواطن أساس شرعية الحكم وديمقراطيته، انتشرت بسرعة كبيرة بعد تحولها إلى أداة للعالم القديم المتمثل في الحكومات الملكية الإقطاعية بحكمها المطلق.

لقد جاءت الثورة الفرنسية بالأسس الجديدة للمواطنة وذلك بوضع أسس المواطنة العملية والقانونية، فكتبت النصوص الأساسية لركائز المواطنة والمتمثلة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 أوت 1789، ثم أول دستور فرنسي في 21 سبتمبر 1791.

حملت الثورات الأوروبية خاصة منها الثورة الفرنسية الكثير من التغيرات على مستوى السياسة والحكم حيث ساهمت في ميلاد وتطوير النموذج الديمقراطي الذي يعتبر أن مصدر الحكم وأساس السلطة يكمن في في جماعة المواطنين، حيث أصبح مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولا وكمواطن من أبناء الشعب ثانيا، إلى جانب التعبير عن المواطنة بالنسبة للجميع، فالمادتين 10 و11 من من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن 1789 أقرتا وضمنتا للمواطن الحق والحرية في الرأي والتعبير والحرية الفكرية والحرية الصحفية وحرية المعتقد الديني[1].

### III. مفاهيم المواطنة الليبرالية، والجمهورية، والمواطنة العالمية:

#### 1. المواطنة الليبرالية:

تؤسس الليبرالية مدى واسعا من الحقوق والحريات المدنية، ولا تعترف بأي حق سلطة دينية أو ثقافية، فالمتطلب الأساسي للمواطنة الليبرالية هو أن تعترف الجماعات بحقوق الأفراد ضمنها لكي تشكل استقلالية سياسية، كما أن الدولة موجودة لمنفعة مواطنيها وهي ملتزمة بأن تضمن لهم حقوقا يتمتعون بها.

المفهوم الليبرالي للمواطنة يتضمن حق المواطن في التصويت والانتماء كعضو قانوني شرعي في مجتمع معين، وتتسم المواطنة الليبرالية بأنها متمركزة حول الدولة، وتصور المواطنة بأنها شكل من العلاقة (القانونية) بين الذات الفردية والدولة (القومية)، فضلا عن كونها علاقة بين العضوية والإنتماء لمجتمع سياسي معين يرسي أسس الحقوق والمسئولية. وقد وسعت الأدبيات المعاصرة مفهوم المواطنة الليبرالي

[1] عيساوة وهيبة، مراح سميرة، "**مفهوم المواطنة: مقاربة في التحولات التاريخية والسياقات الاجتماعية**"، مجلة سوسيولوجيا، العدد 2، (2019)، ص–ص105–106.

ليتجاوز كون المواطنة مكانة قانونية، ويركز على النضالات الهادفة إلى الإدماج المجتمعي والعدالة من أجل السكان المهمشين[1].

### 2. المواطنة الجمهورية:

وهي التي يمارس ضمنها المواطنون أنفسهم بفعالية حقوقهم المدنية بغض النظر عن أي أصول عرقية أو ثقافية مشتركة.، وبذلك فإن المواطنة الجمهورية تؤكد على عدم وجود أي علاقة ارتباط عضوي بين المواطنة والجماعة المتشاركة في العادات والتقاليد واللغة[2].

تؤكد المواطنة الجمهورية على مبدأ "سيادة الشعب"، الذي ينشأ نتيجة إجماع بين جماعة من المواطنين المتساوين والأحرار والمشتركين في كيان واحد تحكمه أساليب حكم واحدة ومتماثلة.

تقتضي المواطنة الجمهورية تنوعا في مضمون الدستور الناظم للدولة الديمقراطية، ويصبح للدستور دور أساسي في صياغة الإجماع الرسمي للمواطنين المنتمين للمجنمعات التعددية، ويسعى المواطنون طبقا لذلك لتنظيم تعايشهم السلمي التعددي بالإنسجام مع جملة من المبادئ المتوافق عليها، ويرجع ذلك إلى أن هذه المبادئ تراعي بالتساوي مصالح الجميع.

تركز المواطنة الجمهورية على الحقوق الفردية والمساواة في التعامل، وتشدد عى أن تتناغم سياسة الحكومة وأدائها مع مصالح ورغبات المواطنين، وهذا ما يتعين حمايته وتحصينه وفق هذا الفهم للمواطنة، وتتأكد فعالية المواطن بالتالي من خلال الالتزام بهذه الحقوق وضمان المساواة كما القدرة على التأثير في صناع القرار[3].

### 3. المواطنة العالمية:

وهي المواطنة المبنية على الاهتمام بالشأن العالمي والمتغيرات الدولية، وهو نتاج ظاهرة العولمة وتأثيرها على المواطنة[4]، ويعبر عن هذه المواطنة المواطن العالمي الذي يهتم بمشكلات العالم العديدة أو المشاكل الانسانية وليست الجزئية والمحلية فقط فهي متعلقة بالمشاكل والأزمات العالمية، حيث تظهر من

---

[1] سيد محمد علي فارس، "**أنثروبولوجيا المواطنة ونقد النموذج الليبرالي: المقاربات والاتجاهات المعاصرة**"، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 01، (2025)، ص-ص17-18.

[2] يورغن هابرماس، **المواطنة والهوية القومية**، تر:رند المالح وياسمين جمال الهاجر، ((د.م.ن)، مركز نهوض للدراسات والنشر، 2018)، ص8.

[3] المرجع نفسه، ص-ص10-11.

[4] عبد السلام موكيل، **مرجع سابق**، ص44.

خلال الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات الداخلية والتوترات والأمراض الصحية، مثل ما حدث مع وباء كورونا الذي عبر بالفعل عن هموم المواطن العالمي[1].

تعرف المواطنة العالمية بأنها القدرة على التعايش في مجتمع ديمقراطي تعددي ومنفتح على العالم والمشاركة في بناء مجتمع عالمي عادل ومنصف يوفق بين احترام الخصوصيات وتقاسم القيم المشتركة[2].

المواطنة العالمية تعبر الحدود الوطنية لتشمل التعاطف مع قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة على المستوى العالمي، وتشجع على التفكير في الصلات العالمية بين الناس وضرورة التعاون الدولي لمواجهة التحديات الكبرى مثل التغير المناخي وانتشار الفقر والنزاعات المسلحة[3].

في الختام يمكن أن نقول أن هناك مجموعة من الظروف والعوامل التي أدت للتأثير في مفهوم المواطنة وهو ما أدى حدوث تحولات في هذا المفهوم، حيث لعبت الثورات الأوروبية خاصة منها الفرنسية دورا واضحا في بروز المفهوم الليبرالي والجمهوري للمواطنة، لنصل في الوقت الراهن إلى ما يعرف بالمواطنة العالمية أو الكونية التي تجاوزت الحدود المحلية وأصبحت مرتبطة بقضايا ذات بعد شامل.

[1] السعيد بن عزه، فوزي لوحيدي، "**من المواطنة إلى المواطنة العالمية**"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04، العدد 03، (جويلية 2021)، ص21.

[2] A line ،M « **peace education for children** » , the American journal of economics and sociology ،vol 44 ،N 1, ( 2010), p16.

[3] سناء فروج، حسين رمضاني، "**مساعي الإنتقال من المواطنة المحلية إلى المواطنة العالمية في ظل التنوع الثقافي وتعدد الهويات**"، مجلة العلوم **الاجتماعية**، المجلد 19، العدد 01، (مارس2025)، ص254.

## المحاضرة الرابعة

## المواطنة الحقوق والواجبات

ترتكز المواطنة على مجموعة متنوعة من الحقوق والواجبات تشمل العديد من المجالات المختلفة، حيث أنه لا يمكن أن يتحقق مفهوم المواطنة إلا في ظل وجود مواطن يعرف معنى الحقوق والواجبات المكفولة له قانونيا ودستوريا، وهو ما يضمن مشاركة حقيقية وفعالة في كل المجالات السياسية والإجتماعية والاقتصادية.

### I. مفهوم الحقوق: الحقوق المدنية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية

يعبر الحق عن كل ماخوله القانون للمواطن داخل الدولة، لذلك يتمتع أي مواطن بالحقوق في أي دولة لها حدود وسيادة وطنية، وهي الحقوق التي يكفلها القانون السائد في الدولة حيث يتمتع جميع المواطنين بدون استثناء بالحقوق كالحق في الحرية والحق في المعتقد والتعدد الحزبي والمساواة والعيش والتملك[1].

تعتبر حقوق المواطنة من الحقوق الطبيعية التي يتعين أن يتمتع بها كل إنسان، كما يتعين أن توفرها وتلتزم بها سلطة الحكم التي تستمد شرعيتها من إدارة مواطنيها، وهي كذلك ترتبط معهم بعقد إجماعي ينظم هذه الحقوق والواجبات ويحدد الآليات التي تكفل احترامها وتضمن إلتزام الطرفين بها، ويمكن تحديد هذه الحقوق في:

#### 1. الحقوق المدنية:

تبلورت الحقوق المدنية في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث نجد في مقدمتها مجموعة الحقوق التالية:

- حق الإنسان في الحياة.
- الحق في اللجوء.
- حرية الفكر.
- الحق في الإعتراف له بالشخصية القانونية وعدم الخضوع للتعذيب[2].
- الحريات الشخصية، والحق في الأمان والخصوصية.
- حرية تشكيل تنظيمات مدنية كالأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية[3].

---

[1] السعيد بن عزه، فوزي لوحيدي، **مرجع سابق**، ص19.

[2] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص12.

[3] سامح فوزي، **المواطنة**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص-ص10-11.

- المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.
- لكل فرد حق الأمان الشخصي.
- لكل فرد حق التنقل، وحرية اختيار مكان إقامته على نحو قانوني في دولته.
- حقوق الأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية في التمتع بثقافتها واستخدام اللغات الخاصة[1].

**2. الحقوق السياسية:**

وهي تشمل الحقوق التالية:

- حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة.
- الحق في المشاركة السياسية من خلال الترشح والتصويت والاقتراع في الانتخابات.
- العضوية في الأحزاب السياسية وتكوين الأحزاب والجمعيات.
- حرية الرأي والتعبير.
- الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة[2].

**3. الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:**

استنادا إلى المواثيق الدولية لحقوق الانسان، ثمة مجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية يمكن تحديدها في:

- رفض التمييز العنصري لأي سبب من الأسباب.
- المساواة بين الذكور والإناث في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- حق تكوين النقابات.
- حق الاضراب شريطة ممارسته وفقا للقوانين الوطنية.
- الحق في التعلم.
- حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي[3].
- حق كل مواطن في العمل وفي التأمين الاجتماعي.
- الحق في مستوى معيشي لائق.
- الحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي.
- الحق في مسكن.

---

[1] بيدي أمال، "**التقاطع بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومفهوم المواطنة**"، مجلة أبحاث، المجلد 7، العدد 01، (2022)، ص-ص444-445.

[2] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص12.

[3] بيدي أمال، **مرجع سابق**، ص444.

- الحق في خدمات كافية لكل مواطن[1].

## II. مفهوم الواجبات: واجبات المواطن تجاه الدولة والمجتمع:

بعدما تطرقنا لحقوق المواطنة نوضح أن كل حق يقابله واجب، وتمثل حقوق المواطن واجبات بالنسبة للدولة، كما تمثل حقوق الدولة واجبات بالنسبة للمواطن وفقا لعقد المواطنة، وبذلك تعتبر واجبات المواطنة المترتبة عليها نتيجة طبيعية ومنطقية وضرورية وأمرا مقبولا في ظل نظام المواطنة، ومن أهم واجبات المواطنة مايلي:

- الولاء للدولة والذي يعني أن يسمو الإنتماء للوطن والدولة فوق أي إنتماء وطني آخر قد يتعارض مع هذا الانتماء، والولاء للدولة يعني انتساب الفرد لوطنه والتفاعل مع ذلك قولا وفعلا[2].
- واجب دفع الضرائب للدولة، حيث أن الالتزام بأداء الضريبة من مستلزمات الانتماء إلى دولة معينة، أو بصيغة أخرى حيازة المواطنة في ظل دولة ما، فالمواطن ملزم بأداء الضريبة التي هي واجبة عليه بحكم انتمائه القانوني للدولة[3].
- الدفاع عن الوطن في حالة تعرضه للأخطار، فمن واجبات المواطن أن يكون مستعدا للدفاع عن تراب الوطن إذا ما تعرض للخطر أو نشبت حرب بينه وبين أعدائه، ومن بين ذلك الانضمام للخدمة العسكرية إذا كانت إلزامية، أو للخدمة العامة للإسهام في بناء الوطن، وإعداد القوات العسكرية الجاهزة للدفاع عن الوطن في أي وقت.
- الحفاظ على الوطن ورموزه، وتعني أن يحرص المواطن على الحفاظ على الأماكن والمرافق العامة ولا يسبب الأضرار بها، وأن يحافظ على المال العام، ويقتضي ذلك أيضا المحافظة على رموز الدولة والتي منها العلم الذي يمثلها ويرمز لها سواء في داخل الوطن أو خارجه، وألا يتعرض لها بسوء أو تحقير أو إهانة، وكذلك إحترام رموز الوطن على المستوى العلمي والثقافي، ومن قدموا خدمات جليلة للوطن من السابقين أو المعاصري.
- احترام الدستور والنظام التشريعي والقانوني المنظم للعلاقات بين أبناء الوطن[4].
- واجب عدم خيانة الوطن والتصدي للشائعات.
- المشاركة في تحسين الحياة المدنية والسياسية.

---

[1] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص13.

[2] رضا عبد الواجد أمين، "**المواطنة والمواطنة الرقمية..حقوق وواجبات**"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد61، (أفريل 2022)، ص22.

[3] شريف الدين بن دوبه، **المواطنة مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية**، (لبنان: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2019)، ص96.

[4] رضا عبد الواجد، **مرجع سابق**، ص-ص24-25.

- التكاتف مع أفراد المجتمع.
- الالتزام بالواجبات الدينية والاجتماعية[1].
- الحفاظ على البيئة: أي ضرورة التعايش مع البيئة الطبيعية سواء أكانت جامدة أم حيوانية من طرف المواطنين والتي تقوم على معرفة ووعي بيئي، فسلوك المواطن السليم هو الفعل الذي لا يضر بالبيئة[2].

## III. العلاقة بين الحقوق والواجبات وتأثيرها على المشاركة السياسية:

### 1. العلاقة بين الحقوق والواجبات:

يمكن تحديد العلاقة بينهما فيما يلي:

- إن اعتبار الإنسان عضوًا في مجتمعه و جزءًا من محيطه، يجعل علاقته مع ما حوله علاقةَ تفاعل بين طرفين، تقتضي هذه العلاقة أن من له حق فإن هناك في المقابل من عليه واجب، فالحقوقُ حتى تطبق بشكل إيجابيٍ صحيح لا ينبغي فصلُها عن فكرة التلازم مع الواجب، فمن طالَبَ بحقه لا ينبغي أن يُهمل واجباته، ومن أدى ما عليه من واجبات فلا ينبغي إهمالُ حقه.
- العلاقة بين الحقوق والواجبات علاقة متلازمة وتكاملية، فلكل حق ما يقابله من واجب، وغياب أحدهما يخل بتوازن الآخر، وهنا يقول المفكر مالك بن نبي: "إن الحق ليس هديةً تُعطى ولا غنيمةً تُغتَصب، وإنما هو نتيجةٌ حتميَّةٌ للقيام بالواجب، فهما متلازمان".
- كل حق في الغالب يقابلُه واجبٌ، وكل واجب يقابله حق، فما هو حق لإنسانٍ هو واجبٌ على الآخر، وكل واجب على إنسان هو حق لآخر[3].
- إنّ الالتزامات المصاحبة للحقوق هي في الحقيقة واجبات، ويصبح للحقوق معنى في حال قام الأفراد بواجباتهم، وتساهم كلّ منهما في تنظيم المجتمع في حال سارت الحقوق والواجبات جنباً إلى جنب بحيث تكمّلان بعضهما البعض، ومثال ذلك لكلّ فرد الحق في الاستمتاع بالمرافق العامة كالنقل أو الخدمات الصحية، وفي نفس الوقت يكون من الواجب عليه الحفاظ عليها والسماح للآخرين بالاستفادة منها.

---

[1] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص13.

[2] شريف الدين بن دوبه، **مرجع سابق**، ص99.

[3] مسفر القحطاني، **الحق والواجب، وإشكالية التكامل في النظر والواقع**، متحصل عليه من الموقع التالي:
https://nohoudh-center.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9K، تاريخ الدخول:2025/10/30.

- إذا تحققت المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنيين بغض النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو العرق أو النوع، فإن ذلك يؤدي تلقائيا إلى ارتفاع الشعور الوطني لدى كل المواطنين، وهو ما ينعكس إيجابيا على مستوى التكامل الاجتماعي في المجتمع[1].
- الحقوق والواجبات المحددة لصفة المواطنة ليست بالضرورة متجانسة أو متساوية بالنسبة لكل الأفراد والمجتمعات، لأنها تختلف باختلاف إيديولوجيات الدول والإشكالات السياسية والثقافية والإجتماعية، ومن جهة ثانية لا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك تشبع المواطن بقيم وثقافة القانون التي تعني أن الإحتكام إلى مقتضياته هي الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق والواجبات[2].

**2. تأثير الحقوق والواجبات على المشاركة السياسية:**

- يقصد بالمشاركة السياسية في الحياة السياسية بشكل عام الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم، ويتضمن هذا الحق الاشتراك في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات وكذلك حق الترشح للمجالس المنتخبة، وحق التوظيف، وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة والسلطات الحكومية[3].
- المشاركة السياسية أيضا هي تلك الأنشطة الاختيارية التي يسهم بها أفراد المجتمع لاختيار حكامهم وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- لا تتأتى المشاركة السياسية إلا عن طريق تكريس الحقوق السياسية وهي حقوق تثبت للمواطنين في الدولة وتتعلق بتوليهم للوظائف العامة وممارستهم لحق الانتخاب وحق الترشح لعضوية المجالس المنتخبة وحقهم في إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها، وهي حقوق لا يقصد بها اشباع حاجات ومصالح شخصية للأفراد بل تعنى بالمصلحة العامة والعليا للدولة، كما أن هذه الحقوق السياسية تعبر في الوقت ذاته واجبات تفرض على المواطنين أداء واجبهم في مباشرة هذه الحقوق[4].
- تعبر المشاركة السياسية على المواطن الذي من حقه المشاركة في الحكم باعتباره عضو مؤسس في النظام السياسي والاجتماعي الذي هو عضو فيه أو ينتمي إليه، والمشاركة تتخذ عدة صور وأشكال في الدولة الحديثة ولعلى من بينها الإنتخاب الذي يعبر عن المواطن وهذا لما تتضمنه معان سياسية،

---

[1] سامح فوزي، **مرجع سابق**، ص25.

[2] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص14.

[3] المكي دراجي، "**حق المشاركة السياسية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر**"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد31، (2017)، ص38.

[4] قيرع عامر، "**الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وأثرها على المشاركة السياسية**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، (جوان 2023)، ص505.

اضافة إلى كون المواطن عنصر فعال في المجتمع فتقع عليه مسؤولية العناية والاهتمام الدائم بالشأن العام، وما يوضح هذه المسؤولية هو احترام المواطن للقوانين وقيامه بالواجبات على شرعية السلطة السياسية والقوانين التي تشارك في وضعها[1].

- إن تأثير العلاقة بين الحقوق والواجبات على المشاركة السياسية يكمن في أنه لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية فعالة إلا في نطاق مجتمع يرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تمييز أو تفرقة، وبذلك فإن المشاركة السياسية تعكس درجة ما من الشعور بالمواطنة والانتماء إلى الوطن من طرف المواطنين، بالإضافة إلى مدى وعيهم بحقوقهم وواجباتهم.
- تتحقق المواطنة السياسية التي أصبحت تمارس من خلال مرجعية قانونية عليا هي الدستور الذي ينظم حركة المواطنين داخل وطنهم من خلال حق كل مواطن في أن يشارك في إدارة وطنه سواء بنفسه أو بواسطة برلمان أو مجلس تشريعي يعبر عن مصالحه، وكذلك أن يتمتع كل مواطن بنفس الحقوق ويلتزم بنفس الواجبات التي يتمتع بها مواطن آخر دون أي تمييز[2].
- إن وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية وتعزز لديهم الشعور بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، وبذلك فإن المشاركة السياسية هي عملية ديناميكية متكاملة بين الحقوق والواجبات، فالحقوق تمنح المواطن القدرة على المشاركة، بينما الواجبات تلزم المواطن بالمشاركة الفعالة والمواطنة المسؤولة.

ما يمكن أن نقوله في الأخير أن الحقوق والواجبات المحددة ضمن المواطنة تمنح لكل المواطنين بالتساوي دون تمييز حسب الجنس أو العرق أو اللغة، وعلى الرغم من الإجماع العالمي حول أهميتها ودورها في تحقيق فكرة المواطنة الحقيقية، إلا أن هذه الحقوق والواجبات قد تختلف من دولة إلى أخرى، حيث أنها تتحدد حسب قوانين وطبيعة وأهداف كل دولة.

---

[1] أودنيس العكرة، **التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية**، (لبنان: دار الطليعة، ط1، 2007)، ص-ص50-52.

[2] نهلة محمد مصطفى جندي، **مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر دراسة مقارنة**، متحصل عليه من: https://jslem.journals.ekb.eg/article_182835_e28850271bb4944416a3d1e2f0ac46e0.pdf، تاريخ الدخول:2025/10/30. ص55.

## المحاضرة الخامسة

## المواطنة دراسة في المقومات والأبعاد

تعتبر المواطنة مفهوم شامل له أبعاد عديدة ومتنوعة في مجالات مختلفة، كما أنها تقوم على مجموعة من المقومات والدعائم التي تنظم العلاقة القائمة بين الأفراد بصفتهم مواطنين في مجتمع معين هذا من جانب، وتنظيم علاقة الأفراد بالدولة من جانب آخر.

### I. مقومات المواطنة:

تتكون المواطنة من العديد من العناصر والمكونات الأساسية، ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة، وتتمثل هذه المقومات في مايلي:

#### 1. الانتماء (الإحساس بالهوية):

يعتبر الانتماء من الأساسيات الضرورية في تطوير الروح الوطنية وشعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية معينة أو مكان معين. فهو اتجاه معنوي ايجابي يشعر به الفرد تجاه وطنه، حيث يعتبر عضوا فعلا فيه ويظهر الإخلاص والدفاع عنه والفخر بالانتماء لهذا الوطن ولدينه ولغته ولخصوصياته الثقافية والعرقية، ويتضمن ذلك المشاركة الفعالة في شؤونه، مع مرعاة الصالح العام والاهتمام بالقضايا التي تساهم في تطويره وتقديم المصلحة الوطنية العليا على غيرها من المصالح[1].

في اللغة يعني الانتماء الزيادة أو النماء، وذلك لوجود ارتباط لغوي بين كلمة الانتماء وكلمة النمو والنماء، لأن الفرد تنمو شخصيته جسميا وفكريا ووجدانيا واجتماعيا كلما انتمى إلى بيئته بداية من أسرته ومرورا بمدرسته وحتى انتمائه للمجتمع العام.

أما في الإصطلاح فيعرف الانتماء بأنه الانتساب للوطن فكرا وعملا[2].

كما يعرف بأنه شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما (الوطن) على اختلاف تنوعه، مما يجعل الإنسان يتمثل ويتبنى ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة[3].

---

[1] سناء فروج، حسين رمضاني، **مرجع سابق**، ص257.

[2] نهلة محمد جندي، **مرجع سابق**.

[3] إبراهيم رحماني، "**مفهوم المواطنة ومقومات الوطنية في الإسلام**"، مجلة رسالة المسجد، العدد 04، (أفريل 2010)، ص34.

يعرف كذلك بأنه اتجاه ايجابي مدعم بالحب يستشعره الفرد تجاه جماعة ما، مؤكدا ارتباطه وانتسابه مع الجماعة باعتباره عضوا فيها يشعر نحوها بالفخر والولاء والمسؤولية، ويعتز بهويته وتواجده معها، ويلتزم بمعاييرها وينشغل بقضاياها ويحافظ على هويتها، ويتعاون مع أفرادها ويشارك بفعالية في نهضتها وتفردها[1].

أما عن أنواع الانتماء فقد قسمها البعض إلى قسمين[2]:

- **الانتماءات الأولية الطبيعية:** وتشمل الانتماء العرقي، والمكاني، والديني.
- **الانتماءات التالية أو الحديثة:** وتشمل الانتماء القومي، والإنتماء الوطني، السياسي، المهني، الاقتصادي، التاريخي.

من خلال ما سبق نجد أن العلاقة التي تربط بين المواطنة والانتماء هي علاقة تكاملية، فالانتماء الوطني لن يتشكل بشكل حقيقي في نفوس المواطنين إلا بانجاز مفهوم المواطنة على نحو مؤسسي وعملي، ذلك على اعتبار أن المواطنة ما هي في حقيقة الأمر سوى بوابة انجاز مفهوم الانتماء الوطني، لذلك فإنه من المقومات الأساسية لمفهوم الانتماء الوطني هو مفهوم المواطنة القائمة على دعائمها ومرتكزاتها المعرفية والمؤسساتية، فالمواطنة ما هي في حقيقة الأمر سوى تجسيد للجانب الوجداني الفاعل في تأصيل الانتماء وتحقيقه[3].

### 2. التمتع بالحقوق:

يتمتع المواطن بالمنافع والحقوق التي تؤهله إليها وتمنحه إياها عضويته في جماعة أو مجتمع ما، فالدولة تقوم بتوفير الشروط القانونية والمادية والحقوق الفردية التي تمكن المؤسسات والأفراد من ممارسته، كعلامة للانتماء للمجتمع المحلي.

### 3. تحمل المسؤوليات والالتزامات:

كما أن للمواطن حقوقا يتمتع بها، فإن عليه مسؤوليات وواجبات يجب القيام بها، وتنقسم إلى إلزامية: كدفع الضرائب والخدمة الوطنية والالتزام بالقوانين...وتطوعية كالمشاركة في تحسين الحياة المدنية والسياسية، والمشاركة المجتمعية واحترام حقوق الآخرين[4].

---

[1] ابتسام بولقواس، "**المقومات القانونية للمواطنة**"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 06، (جوان 2018)، ص182.

[2] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص18.

[3] ابتسام بولقواس، **مرجع سابق**، ص183.

[4] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص7.

**4. المشاركة في الفضاء العام:**

والمقصود بذلك المشاركة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كاتخاذ القرارات السياسية (الانتخاب والترشح) وتدبير المؤسسات العمومية والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن ككل[1].

**5. الديمقراطية:**

تعتبر الديمقراطية كنظام وتوجه سياسي فضاء ومجال مناسب لتحقق مبدأ المواطنة، حيث أن المواطنة لكي تتحقق وتستمر تحتاج إلى مناخ ثقافي واجتماعي وسياسي ديمقراطي تعددي يحترم القانون وحقوق الإنسان[2].

تعبر الديمقراطية عن المواطنة لأنها تؤكد في أساسها على ضرورة المساواة بين المواطنين بغض النظر عن توجهاتهم وانتمائاتهم المختلفة، حيث تعد الديمقراطية من أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة وهذا ما يتضح من خلال العلاقة الموجودة بينهما، حيث لا وجود لديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة لأن ممارسة الديمقراطية تتطلب مشاركين وفاعلين يمثلون المواطنين في المجتمع[3].

**6. تقبل القيم المجتمعية:**

يقصد بالقيم مجموعة المعايير والمبادئ والمثل العليا المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال تفاعله مع الجماعة، وترتبط هذه القيم بالمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وتكون بمثابة ضوابط وموجهات لسلوكيات الفرد، وذلك من أجل تحقيق وظائف معينة بالنسبة للفرد وتساعد على تنمية المجتمع وتطوره[4].

تعد القيم مادة للاختلافات الجوهرية بين الرؤى التي تكشف عن نفسها مباشرة أو غير مباشرة في الوثائق الدستورية، وأحيانا تترك ليعبر عنها الموروث الثقافي والاجتماعي، والبعض ينظر إليها كمساعد لتكوين هوية مميزة لدولة ما. إن تكريس القيم الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ المواطنة لينظم التفاعل بين

[1] إبراهيم رحماني، **مرجع سابق**، ص-ص 34-35.

[2] شريف الدين بن دوبه، **مرجع سابق**، ص76.

[3] السعيد بن عزه، فوزي لوحيدي، **مرجع سابق**، ص20.

[4] المرجع نفسه، ص21.

أولويات المواطن الفرد، وتلك الخاصة بالمواطنين والمشاركين له في المجتمع، والخاصة بالمواطنين في المجتمعات الأخرى[1].

**II. أبعاد المواطنة:**

لمفهوم المواطنة أبعاد متعددة تتكامل وتترابط في تناسق تام، كما أنها تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله من خلالها، وهذه الأبعاد هي:

**1. البعد القانوني:**

يقوم على تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع[2]، كما أنه يتجسد في النصوص القانونية (الدستورية) التي تحدد الحقوق والواجبات.

يتمثل البعد القانوني للمواطنة في العلاقة القائمة بين المواطنيين والمسؤولين المحليين المستندة إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد ومجتمعه المحلي، وهو ما يعني الحقوق والواجبات التي تترتب على حق المواطنة الخاصة والعامة مثل: الحق في السلامة والأمن والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية وغيرها من الحقوق الأخرى المرتبطة بحق المواطنة[3].

كما يتضح البعد القانوني للمواطنة في التنظيم القانوني للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنيين على قدم المساواة، ودون أي نوع من التمييز بينهم على أساس الدين والجنس أو العرق أو الثروة، ويقابل هذا التنظيم القانوني من جانب آخر الالتزامات التي يجب على المواطن الوفاء بها تجاه الدولة على أن تكون هذه الالتزامات واضحة ومحددة من حيث المضمون وطريقة القيام بها[4].

**2. البعد الثقافي الحضاري:**

تتمثل في الجانب الروحي والنفسي والمعنوي للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية للأفراد ورفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط، ومنها تحديدا الحق في الانتماء،

---

[1] عبد الله زبيري، **مرجع سابق**، ص8.

[2] إبراهيم رحماني، **مرجع سابق**، ص33.

[3] الكواري علي، **المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص117.

[4] عامر طارق عبد الرؤوف، **المواطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية"**، (مصر: طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص-ص30-31.

أي الحق في الشعور الإنساني بالانتماء لمجموعة بشرية معينة وفي مكان معين على اختلاف تنوعه الهوياتي، مما يجعله في النهاية يتبنى خصوصياتها وقيمها ويندمج معها في المصير[1].

يهتم البعد الثقافي للمواطنة بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تمثل في الهوية وتتجسد فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل، اللباس، الموسيقى، طقوس الأديان، والأعياد، كما أنها تتجسد في الرموز المشتركة لما يمثل الهوية الوطنية، أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد[2].

**3. البعد الاقتصادي الاجتماعي:**

يستهدف الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم[3].

تقوم المواطنة ذات البعد الاقتصادي الاجتماعي على تلبية حاجيات المواطن وكذلك الحرص على توفير الحد الأدنى اللازم من الخدمات للمواطنين ليحتفظ الشخص بكرامته الإنسانية، ومنها على وجه الخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة أساسا في حق المواطن في العمل في ظروف منصفة، والحرية النقابية والحقوق الاجتماعية بحدها الأدنى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية والحق في الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي...الخ[4].

**4. البعد السياسي:**

يتمثل في إحساس الفرد بالانتماء للوطن من خلال مؤسسات الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات، وأفكار حول الشأن العام والمجال العمومي والأفكار التي تتبلور لدى الفرد حول هذا الوطن، ومدى سعي الفرد للتأثير فيه عن طريق الولاء له[5].

تبدو المواطنة في الوقت الراهن أقرب إلى نمط سلوكي مدني وإلى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح يشارك في الحياة العامة، والتي قد تشمل حرية تشكيل الأحزاب، حق التظاهر، المساهمة في تشكيل النظام السياسي.

---

[1] ابتسام بولقواس، **مرجع سابق**، ص182.

[2] خديجة بن وزة، عاتكة غرغوط، **مرجع سابق**، ص-ص85-86.

[3] إبراهيم رحماني، **مرجع سابق**، ص33.

[4] ابتسام بولقواس، **مرجع سابق**، ص182.

[5] خديجة بن وزة، عاتكة غرغوط، **مرجع سابق**، ص85.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن المواطنة هي نتاج تفاعل اجتماعي وثقافي وسياسي وحضاري يجمع الفرد بالوطن انطلاقا من بنية تشريعية سليمة وتجانس اجتماعي، ووضوح في الأهداف المشتركة التي يسعى أفراد المجتمع والوطن إلى تحقيقها، لذا فإن ترسيخ قيم المواطنة في أي مجتمع، يهدف لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، وتعزيز روح الولاء والانتماء للوطن انتماءا ماديا ومعنويا[1].

في الأخير نصل إلى أن للمواطنة مقومات هي بمثابة ركائز ودعائم مترابطة مكملة لبعضها البعض، بحيث أن فقدان واحدة منها يؤثر على المواطنة ويؤدي إلى حدوث خلل في معناها، كما أن للمواطنة أبعادة وأوجه مختلفة هي بمثابة اتجاهات متنوعة وشاملة، حيث أنه لا يمكن حصرها أو تحديدها في بعد واحد لأن المواطنة الحقيقية هي الشاملة لكل المجالات .

[1] المرجع نفسه، ص89.

## المحاضرة السادسة

## الهوية والمواطنة الوطنية في الجزائر

تتشكل الهوية والمواطنة الوطنية في الجزائر من نفس العناصر التي تتشكل منها هوية أي دولة من دول العالم، إلا أن الهوية والمواطنة الجزائرية لها مميزات وخصائص ارتسمت عليها عبر مختلف المراحل والأحداث التاريخية التي أثرت في تشكلها.

**I. تشكيل الهوية الجزائرية قبل الاستعمار وبعده:**

1. **الهوية الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي:** يتفق المؤرخون أن الأمازيغ هم الأوائل الذين استوطنوا منطقة شمال أفريقيا، غير أن هذه المنطقة تعرضت منذ القدم لغزو بلدان الضفة الشمالية للمتوسط من الفينيقيين إلى الرومان ثم الوندال فالبيزنطيين ثم الاسبان، طمعا في ثرواتها ومحاولة مسح الهوية الشخصية الأمازيغية المتمثلة في اللغة والقيم والثقافة.

مع وصول الفتح الإسلامي اعتنق الأمازيغ الدين الإسلمي، وقد صاحب هذا الاعتناق الإقبال على العربية والإنخراط في الفتوحات الإسلامية، حيث ساهم الأمازيغ بشكل كبير في فتح الأندلس، وأصبح طارق ابن زياد الأمازيغي قائدا للجيش الفاتح، مما يؤكد تمازج الشعبين وانصهارهم في وعاء واحد اسمه المجتمع المسلم بعيدا عن التعصب، مما يؤكد على وجود بوادر تشكل الهوية المحلية نتيجة تمازج البعدين الإسلامي العربي والإسلامي الأمازيغي[1]. ومنذ القرن السادس عشر إلى غاية الإحتلال الفرنسي، كانت الجزائر جزءا من الدولة العثمانية ولكن كان لها كيانها المستقل قبل ذلك، وقد فشل الأتراك في فرض الهوية التركية على الجزائر.

إذا الهوية الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي كانت عبارة عن خليط من الهويات المجتمعية المشبعة بالثقافة والدين والتقاليد المحلية، حيث كانت الأرض ملتقى للحضارات العربية والأمازيغية، مع وجود تأثير عثماني في القرون الأخيرة قبل الغزو الفرنسي في عام 1830.

2. **الهوية الجزائرية بعد الإستعمار الفرنسي:** خلال فترة الاستعمار الفرنسي برزت إشكالية الهوية وأصبحت أكثر عمقا بسبب الإحتلال الفرنسي، الذي أراد فرض بعد دخيل للهوية الجزائرية حيث فرض اللغة الفرنسية كلغة تعليم، فأغلقت الكتاتيب ومدارس تعليم القرآن وفتحت المدارس الفرنسية كمظهر للثقافة العصرية. لقد عملت السياسة التعليمية الفرنسية على طمس معالم الشخصية الجزائرية المستقلة فهمشت

[1] محمد الأمين عطلي، "**الهوية الوطنية الجزائرية: المرجعيات، الأبعاد، التحديات**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 12، (ديسمبر 2017)، ص-ص29-30.

الأمازيغية والعربية واختزلت في مناطق جغرافية وعرقية، وحاول الاستعمار من خلال دراسات الفرنسيين الانثربولوجية غير الموضوعية في مجملها، خلق علاقة تصادمية بين العنصرين الأمازيغي والعربي وتقديم الأول كمضاد للأخير واعتبار الأخير دخيلا، وذلك لإذكاء نار الفتنة بين المكون الأمازيغي والمكون العربي في هذه البلاد لكي يسود الفرنسي المحتل[1].

خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر اعتبرت فرنسا – بلد حقوق الإنسان– أغلبية الجزائريين رعايا لا مواطنين، وقد عُرف هذا النظام باسم قانون الأهالي، ولكن ما اعتُبر أساس دولة القانون، وهو الفصل بين السلطات، لم يُحترم في الجزائر، ذلك أن قائمة التجاوزات لم تكن مسجلة في قانون العقوبات، وهو ما سمح وقتها بتطبيق عقوبة السجن أو الترحيل أو إجراءات منع حقوق الحرية على كل فرد أو على مجتمع محلي برمته جراء مخالفة[2].

عموما أدى النشوء الكولونيالي (الاستعماري) في الجزائر إلى حدوث تشوه كبير في مسألة المواطنة والانتماء، وبقي الولاء مكرسا للوحدات الجهوية الصغرى كالولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة، بوصفها كيانات اجتماعية أكثر رسوخا وأهمية من الدولة التي فرضت بمقتضى الأحوال الاستعمارية[3].

في ظل الحركة الوطنية الجزائرية التي ظهرت قبيل اندلاع الثورة التحريرية، تم تناول مسألة الهوية بأشكال مختلفة، فبالنسبة لدعاة الإستقلال فقد أكدوا على ضرورة محافظة الشعب الجزائري على عناصر هويته واستقلاله عن فرنسا، في حين أن اتجاه الاندماج لم يهتم بالعناصر المتعلقة بالهوية الوطنية، أما جمعية العلماء المسلمية والتي على رأسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس فقد ركزت على العروبة والإسلام من خلال شعار: الجزائر وطننا، العربية لغتنا، والإسلام ديننا.

**II. دور الثورة التحريرية في صياغة الهوية الوطنية:** قدمت الثورة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954 اشارات واضحة بخصوص بعض الجوانب من مسألة الهوية الوطنية، ويتجلى ذلك من خلال الاتحاد من أجل قضية الإستقلال، وكذلك اقامة الدولة الجزائرية في الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في اطار المبادئ الإسلامية، وهذه الأخيرة جزء من هوية المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي، هذا المبدأ له دلالة واضحة على مقومات الهوية الجزائرية من خلال انتمائها المغاربي والعربي والإسلامي.

---

[1] رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص597.

[2] بوبكر بوخريسة، "**الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية**"، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، العدد01، (2007)، ص176.

[3] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص199.

أما مؤتمر الصومام سنة 1956 بالمقارنة مع بيان اول نوفمبر 1954 فإن مسألة الهوية الجزائرية كان حضورها ضعيفا في وثيقة الصومام، وباعتبار أن اللغة مقوم أساسي من مقومات الهوية الجزائرية، فقد أشارت وثيقة مؤتمر الصومام إلى هذا المقوم الذي ما فتئت الإدارة الإستعمارية تسعى لطمسه، كما أشارت وثيقة الصومام إلى الدين الإسلامي باعتباره أحد مقومات الهوية الجزائرية.

في حين أن مؤتمر طرابلس 1962 فقد أكد على اعادة الاعتبار للغة العربية نظرا لكونها المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية، كما اعتبر أن الإسلام من العناصر الأساسية في تكوين الهوية الوطنية، لأنه يتصل بالقيم الروحية التي حافظت على تماسك هذه الهوية بكل عناصرها[1].

أكدت الثورة التحريرية على صلابة الجزائريين في إعلان هويتهم الوطنية وتمسكهم بهذه الهوية باعتبارها تشكل الحرية والاستقلال والتميز الحضاري، وهو ما أكدته مواثيق الثورة الجزائرية كمبدأ أساسي في مواجهة الإستعمار الفرنسي[2].

**III. مكونات الهوية: العربية، الأمازيغية، والإسلام في الجزائر:** تقوم هوية أو شخصية أي أمة من الأمم على مجموعة من العناصر أو المحددات التي تميزها عن الأمم الأخرى، وتتكون الهوية في الجزائر من:

1. **اللغة العربية:** عرف الجزائريون اللغة العربية بموجب قدوم الفاتحين المسلمين إلى شمال إفريقيا، حيث أدركوا مدلول الإسلام واعتنقوا مبادئه وتعلموا لغته، وما لبثت اللغة العربية حتى انتشرت فيما بينهم وأصبحت لغة وطنية، ولسان الأمة الجزائرية كلها[3].

تعتبر اللغة العربية من أبرز قضايا الهوية الجزائرية حيث قدستها الدساتير والمواثيق الوطنية، كما أنها تعتبر من أبرز مقومات الشخصية الوطنية، حيث أن المجتمع الجزائري بقي محافظا على عروبته ولغته داعيا إلى اعتبارها لغة رسمية في المدارس والإداراة[4]، وهو ماجعلها لغة رسمية للدولة الجزائرية.

2. **اللغة الأمازيغية:** تعد الأمازيغية اللغة الأصلية لجزء كبير من المجتمع الجزائري إذ تعد من أقدم اللغات التي عرفها الشمال الإفريقي، وهي مجموعة من اللهجات البربرية التي تعتبر امتدادا للتنوعات الأمازيغية القديمة التي عرفها المغرب العربي المتميز بتنوع لهجاته (القبائلية، الشاوية، الميزابية. التارقية)، وفي سنة

---

[1] رضوان شافو، "**إشكالية مفهوم الهوية الجزائرية عند الجزائريين**"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 02، (ديسمبر 2011)، ص-ص70-71.

[2] المرجع نفسه، ص74.

[3] محمد الميلي، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007)، ص48.

[4] أحمد بن نعمان، **التعريب بين المبدأ والتطبيق**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص180.

2016 تم إعادة تعريف الهوية الوطنية في شكلها الرسمي، إذ أصبح ينص الدستور الجزائري على أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية وذلك حسب التعديل الدستوري في مارس 2016[1].

3. **الدين الإسلامي:** يضطلع الدين بدور مهم في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية الجامعة، ذلك أن العقيدة الإسلامية ألفت ووحدت بين مختلف المجموعات العرقية، وقد ساعدها في ذلك ابتعادها عن أن تكون عنصر صراع تضاد مشتت للبنى المؤثرة والمتداخلة[2].

يمثل الدين الإسلامي إحدى مقومات الهوية الوطنية الأساسية، فمن المستحيل تخيل الشخصية الجزائرية مجردة من الإسلام، كما يعد الدين الإسلامي القاسم المشترك بين الجزائريين جميعا، حيث يعد الإطار الروحي الذي جمع ومزج بين العرب والأمازيغ في شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وأكسبها خصوصيتها التاريخية والحضارية[3]، ونظرا لأهمية الدين ومكانته في الهوية الوطنية نجد أن الدساتير والمواثيق الوطنية قدر ركزت على بناء الدولة الوطنية في إطار المبادئ الإسلامية.

**IV. تطور مفهوم المواطنة في الدساتير الجزائرية المتعاقبة:** عملت الجزائر منذ نيلها الإستقلال على وضع نصوص دستورية تأكيدا منها على إعترافها بحقوق الإنسان ورسم سبل حمايتها، إذ طرحت الجزائر أربعة دساتير جاء الأول في سنة 1963 كأول دستور جزائري، تلاه دستور سنة 1976 مرورا بدستور 1989 الذي جاء على خلفية أحداث أكتوبر 1988 وصولا إلى دستور 1996، بالإضافة إلى التعديل الدستوري لسنة 2016، وأخير التعديل الدستوري لسنة 2020.

نص أول دستور جزائري سنة 1963 على الحرص على تطبيق المساواة ومقاومة كل أشكال التمييز القائم على أساس الجنس والدين، وفي المادتين 11 و12 أكدت الجزائر أنها توافق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اقتناعا منها بأهمية وضرورة التعاون الدولي وأن لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق والواجبات[4].

تبنى دستور 1976 نفس مبادئ دستور 1963، وقد تضمن دستور 1976 حقوق وواجبات المواطنة حيث حدد ثلاث أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون

---

[1] بهلول العونية، جيلاني كوبيبي معاشو، "**اللغة الأمازيغية في الجزائر: الرهانات والتحولات**"، مجلة أفاق فكرية، العدد02، (2018)، ص-ص157-158.

[2] رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص601.

[3] إسماعيل تاجي، **مولود قاسم نايت بلقاسم نضاله السياسي ونظرته للهوية الوطنية**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامة منتوري قسنطينة، 2006، ص137.

[4] عامر قيرع، **مرجع سابق**، ص516.

أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة وهي تتمثل في: الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واجبات ثقافة المواطنة[1].

أما دستور 1989 الذي أكد على تبني النمط الرأسمالي والتوجه نحو التعددية الحزبية من خلال التخلي عن نظام الحزب الواحد، وفيما يخص الخطوة والقفزة النوعية التي أفرزها هذا الدستور مقارنة مع الدستورين السابقين (1963 و 1976) فقد تمثلت في إفراده فصلا كاملا تضمن فيه بيانا للحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطن الجزائري، إذ كان الفصل الرابع من الباب الأول هو المعني بهذا الجانب تحت شعار "الحقوق والحريات" حيث حوى هذا الفصل حوالي 38 مادة، وإمتدادا للدساتير السابقة نص دستور 1989 ايضا على حقوق فردية وأخرى جماعية[2].

بالنسبة لدستور 1996 فقد تضمن العديد من الأحكام التي تشجع وتضمن قيام ووجود المجتمع المدني[3]، كما تضمن نفس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 وكذا العهدين الدوليين لعام 1966، وقد جاء في هذا الدستور ضمان الحقوق والحريات للمواطن الجزائري مصاغ في فصل كامل وهو الفصل الرابع والذي تضمن حوالي 31 مادة حددت بوضوح حقوق الإنسان الجزائري[4].

في التعديل الدستوري لسنة 2016 فقد نص على ضمان الحقوق والحريات للمواطن الجزائري في فصل كامل وهو الفصل الرابع والذي تضمن 42 مادة حددت بوضوح حقوق المواطن الجزائري، كما تنوعت الحقوق الفردية والجماعية ما بين حقوق سياسية ومدنية وأخرى إقتصادية وإجتماعية وثقافية.

أما التعديل الدستوري الأخير سنة 2020 فقد تبنى فكرة المواطنة التي اتضحت معالمها ومقوماتها في ديباجة الدستور، كما حدد هذا التعديل الدستوري هدف المؤسسات العمومية في ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وإزالة كل العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] جمال مقراني، "**ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية**"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، العدد 03، (ماي 2019)، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص94.

[3] كريمة أوشان، "**تفعيل دور المجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05، العدد 02، (2022)، ص770.

[4] جمال مقراني، **مرجع سابق**، ص96.

اعتبر التعديل الدستوري سنة 2020 أن المواطنة تعد أسمى درجات العدالة عند التعامل بين أبناء الوطن بوصفهم متساوين بحسب الأصل في الحقوق والواجبات ولا فرق بين مواطن وآخر[1]. كما عبر هذا التعديل عن الديمقراطية التشاركية كمكسب جديد للمجتمع المدني وذلك بدسترة الدور التشاركي للمجتمع المدني في تسيير الشأن العمومي ووضع المزيد من الدعائم لتعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة[2].

**V. المشاركة السياسية للشباب، والمرأة، والمجتمع المدني:** تتسم المشاركة السياسية للشباب والمرأة والمجتمع المدني في الجزائر بالديناميكية والتطور، حيث تم ضمان تفعيل ذلك عبر مختلف الإصلاحات الدستورية والتي كان آخرها التعديل دستور 2020.

فبالنسبة للشباب فقد تم التأكيد على ضرورة تفعيل دورهم في المجال السياسي، وقد تم استحداث المجلس الأعلى للشباب بهدف تمكين الشباب الجزائري من الحياة السياسية، واشراكهم في صنع القرار ليس على المستوى المركزي فقط بل على المستوى المحلي أيضا، كذلك خلق حاضنة حقيقية لمختلف التشكيلات والتنظيمات الشبابية من فئات طلابية جامعية، وأصحاب مشاريع استثمارية شبابية، ومن ثم استعادة الثقة في الحياة السياسية[3].

أما المرأة الجزائرية فهي تتسم مشاركتها السياسية بوجود إطار قانوني يدعم هذا الحق، حيث أكد التعديل الدستوري 2020 على تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات والتأكيد على ترقية الحقوق السياسية للمرأة ومبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في قوائم المترشحين للمجلس الشعبي الوطني[4].

تتمتع المرأة في الجزائر بالعديد من الحقوق التي تعزز مشاركتها السياسية كالحق في الترشح للانتخابات والمشاركة في الاستفتاءات، كما أنها عضو فعال في الحياة السياسية ولها الحق في تأسيس والانضمام للأحزاب السياسية، كما أنها تشغل النساء بعض المناصب الوزارية في مؤسسات الدولة.

بالنسبة للمجتمع المدني يمكن فهمه باعتباره مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تسعى لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية وتحقيق مصالحها ويشمل ذلك تنظيمات كالنقابات، الأحزاب، الجمعيات الثقافية، والأندية الاجتماعية التي تسعى لنشر الوعي وتنفيذ برامج محددة[1].

---

[1] نعيمة مراح، عبد الكريم مراحي، "**مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020**"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 01، (2022)، ص106.

[2] المرجع نفسه، ص107.

[3] عائشة يدر، "**التمكين السياسي للشباب الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020**"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، (ماي 2024)، ص74.

[4] عامر قيرع، **مرجع سابق**، ص519.

تسعى هيئات المجتمع المدني في الجزائر إلى تفعيل دورها في المشاركة السياسية عبر المشاركة في تحليل السياسات العامة، وتعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين، وتشمل هذه المشاركة المساهمة في الانتخابات، والمشاركة في الحوارات العامة، مستندة في ذلك إلى ما كرسه التعديل الدستوري لسنة 2020 للدور التشاركي للمجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة، مما يمنحه آليات ومجالات جديدة للمساهمة.

من خلال كل ما سبق يمكن أن نقول أن الهوية والمواطنة في الجزائر مرة بالعديد من التحولات والتغيرات من خلال المراحل التاريخية المختلفة، حيث تم تناول مفهوم المواطنة عبر الدساتير المختلفة وصولا إلى التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 والذي أكد على تعزيز روح المواطنة وتفعيل المشاركة السياسية للشباب والمرأة الجزائرية وكذا هيئات المجتمع المدني.

[1] Michel, Hélène. "La «société civile» dans la «gouvernance européenne»." Actes de la recherche en sciences sociales, 166167.1 (2007), p32.

## المحاضرة السابعة

## تأثير العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي على الهويات الوطنية

شهد التاريخ الإنساني العديد من التغيرات والتطورات أثرت بشكل أو بآخر على المجتمعات في الحضارات المختلفة، وقد كان من أهم ما نتج عن هذه التطورات هو بروز ظاهرة العولمة وما تبعها من تطور تكنولوجي كبير في مجالات مختلفة، وكذلك بروز وسائل جديدة في مجال الإتصال والتواصل الاجتماعي، كل ذلك أثر بشكل أو بآخر على الهويات الوطنية.

### I. العولمة: مفهومها، نشأتها، أبعادها:

#### 1. مفهوم العولمة:

- **العولمة لغة:**

قاس بعض الباحثين لفظة العولمة في اللغة العربية على وزن (فوعله)، الذي يعني: قولب أي تحويل الشيء من وضع إلى وضع آخر وفق نموذج أو قالب محدد[1].

كما أنها تعني كذلك "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا".

يذهب العديد من المفكرين إلى أن العولمة بالمصطلح الفرنسي "Mondialisation" هي ترجمة للمصطلح الأنجلوساكسوني "Globalisations" وتستعمل كمرادفين ضمن معنى معين وهو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله[2].

- **العولمة اصطلاحا:**

لا يوجد تعريف محدد يمكن الأخذ به للعولمة، حيث أن هناك العديد من التعريفات التي تختلف حسب مجالات العولمة، نذكر هنا بعض هذه التعريفات مثل تعريف الألمانيين هانس بيترمارتن وهارالد شومان في كتابهما: "**فخ العولمة**" إلى أن العولمة: هي عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد، في التغيير والأكل والملبس والعادات والتقاليد.

---

[1] ثائر رحيم كاظم، **مرجع سابق**، ص257..

[2] Mohamed Salah Mohamed Mahmoud, « **Mondialisation et souveraineté de l'état** », journal du droit international, n°3, (1996), p 635.

هناك تعريف آخر بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

وهناك من يعرفها أيضا على أنها تعني تعميم نموذج الحضارة الغربية، وخاصة الأمريكية وأنماطها الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على العالم كله[1].

عرفها كل من ستيف سميث وجون بيليس في كتابهما عولمة السياسة العالمية بأنها: عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها –نحو متزايد– انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها[2].

**2.نشأة العولمة:**

العولمة ليست ظاهرة جديدة أو وليدة القرن العشرين وعقوده الأخيرة بالذات، وإنما هي ظاهرة قديمة لا يقل عمرها حسب العديد من الباحثين عن خمسة قرون، ويعتقد البعض أن تاريخ العولمة يبدأ مع الإكتشافات الجغرافية لقارتي أمريكا وأستراليا، وبعدها جاءت الثورة الصناعية[3]، فارتقى بها الغرب خطوات سريعة، وقام ببناء قاعدة عملاقة وقوية للاقتصاد معتمدة في ذلك على الشركات التجارية، فالعولمة ليست ظاهرة جديدة بل هي امتداد للنظام الرأسمالي أي تطور الرأسمالية[4].

تبلورت العولمة في أوضح صورها في فترة انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وتفكك دول المنظومة الاشتراكية وما عقب ذلك من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كقطب وحيد في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وبعبارة أخرى أن مقتضيات تطور الرأسمالية قد توجب تشكيلات اقتصادية ترتب عليها في احدى مراحلها تكوينات قومية لحماية التركز الرأسمالي وتطور معدلات النمو[5].

---

[1] سمير أبيش، "**وسائل الإعلام ودورها في تعزيز الهوية الوطنية للشباب الجزائري في ظل تحديات العولمة الثقافية**"، مجلة القبس للدراسات النفسية والإجتماعية، العدد 03، (2021)، ص25.

[2] John Baylis, Steve smith, **the globalization of world politics, An Introduction to International Relations**,(London: University press, 1997), p7.

[3] آسيا لعساس، "**العولمة: في المفهوم والمظاهر والآثار**"، مجلة الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، العدد02، (2014)، ص86.

[4] محمد عابد الجابر، **قضايا الفكر المعاصر العولمة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص136.

[5] آسيا العساس، **مرجع سابق**، ص86.

إذا يمكن أن نقول أن تطور العولمة ونموها ظهر منذ تطور وسائل الاتصال وظهور الأقمار الصناعية والبوصلة[1].

استخدام مصطلح العولمة شاع في التسعينات خاصة بعد ظهور الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) وبدء تبلور عمل منظمة التجارة الدولية (OMC) وممارسة انشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود بين دول العالم وتدعيم حرية انتقال السلع والخدمات والأموال، وبعد ذلك أصبحت العولمة لها أبعاد مختلفة وتتداخل وتتشابك في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وأصبحت المصالح متداخلة ومتفاعلة والعوالم مفتوحة دون فواصل زمنية وجغرافية[2].

**3. أبعاد العولمة:**

- **البعد الاقتصادي:** يشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم كل من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون استهلاكها[3].
- **البعد السياسي:** تعمل العولمة في المجال السياسي على تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، وذهب البعض إلى أن العولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة[4].
- **البعد الإجتماعي والثقافي:** تتمثل في زيادة إنتشار بعض الأنماط السلوكية من عادات وتقاليد اجتماعية، وأنماط الفن بأنواعه سواء فن العمارة أو فن المسرح وأخلاقه[5]، كما تستهدف العولمة في المجال الثقافي الهويات القومية ومقوماتها الرئيسية وأنماط العيش والسلوك والعادات والتقاليد ومعطيات الاختلاف والتمايز بين المجتمعات[6].

---

[1] أمين جلال، **العولمة**، (القاهرة: دار الشرق، ط1، 2009)، ص18.

[2] آسيا لعساس ، **مرجع سابق**، ص-ص86-87.

[3] مصطفى السيد أحمد عمر، "**إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 256، (2000)، ص74.

[4] قواسمية وفاء، "**العولمة وأثرها على الهوية الوطنية**"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، (2025)، ص8.

[5] آسيا لعساس، **مرجع سابق**، ص8.

[6] إبراهيم عبد القادر القاعود، "**المخاطر التي تهدد الهوية الوطنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وكيفية التصدي لها**"، مجلة الرواق، العدد 09، (ديسمبر 2017)، ص59.

- **البعد الإتصالي:** عرفت الثورة التقنية والتكنولوجية تحولا مهما وجذريا، حيث أنها تطورت بشكر كبير، والدليل على ذلك ماحصل على المستوى التقني من تلفاز وقنوات وآلة تصوير وهواتف نقالة تمكن من التصوير ونشر الخبر والمعلومات وكذلك تطور شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي منها فيسبوك وغيرها، كل ذلك أدى إلى تحولات جذرية وعميقة على المستوى العالمي[1].

**II. تأثير العولمة على الهويات الوطنية:**

ترتبط الهوية بالتركيبة السياسية التقليدية ممثلة في الدولة الوطنية، باعتبارها مكانا مغلقا على مجموعة من الفاعلين الحاضرين في علاقات تقوم وجه لوجه، غير أنه في ظل العولمة أصبحت مكانا كونيا مفتوحا لتفاعلات أبعد من نطاقه المحدد، وبهذا المعنى يكون التعايش بين العولمة والحدود السياسية أمرا محدودا للغاية، ما دامت هذه الأخيرة تركز على الخصوصية، في حين تسعى العولمة إلى تجاوز هذه الخصوصية والانتقال إلى العمومية.

تعتبر الحدود مظهر من مظاهر السيادة ومن أهم مقوماتها ومرتكزاتها، ذلك أنها تجسيد للسيادة على المكان، أما العولمة فإنها تسعى إلى إلغاء السيادة على المكان أو إضعافها مستعينة بألياتها، وغزو ثقافة شعب وحضارة ما وفرض ثقافة أخرى عليه، ما قد يضعف من انتمائه الوطني والقومي ويساهم في تفكك عناصر هويته الوطنية ومكوناتها، ليصبح شعبا بلا هوية تميزه عن غيره من الشعوب، ويدفع للتفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة، أو يفرقهم في أتون الحرب الأهلية[2].

تختلف كل أمة عن غيرها بخصائص ومميزات تساهم في تشكيل هويتها وتجسد اختلاف وتباين بين الشعوب والمجتمعات، غير أن ظاهرة العولمة تمس بهذه المقومات والمميزات والخصائص كاللغة والفكر والعادات والتقاليد، مما يجعل هذه المجتمعات في صراع ثقافي لتجنب تأثير العولمة على قيمها، فالعولمة تهدف إلى إبعاد كل ما له علاقة بخصوصية الهوية الوطنية في المجتمعات[3].

إن العولمة بالمفهوم المعاصر ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية الوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش، وهي بالتالي تحمل ثقافة غربية تغزو بها ثقافات المجتمعات

[1] قواسمية وفاء، **مرجع سابق**، ص7.

[2] ثائر رحيم كاظم، **مرجع سابق**، ص264.

[3] قواسمية وفاء، **مرجع سابق**، ص9.

الأخرى، وأكد ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش حين قال أثناء الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثانية :"إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي[1].

إذا العلاقة بين الهوية والعولمة هي علاقة معقدة وصعبة وتشهد جدلا عميقا في وقتنا الحالي. بحيث يدور هذا الجدل حول إمكانية عمل العولمة على إزالة الهوية القومية وتهميش الثقافات الوطنية وفرض هويات جديد وخلق ثقافة إنسانية واحدة، أي أنها عبارة على تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى[2].

## III. مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي ومميزاتها:

### 1. مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي:

هي مواقع إلكترونية تتيح للأفراد خلق صفحة خاصة بهم يقدمون فيها لمحة عن شخصيتهم أمام جمهور عريض أو محدد وفقا لنظام معين يوضح قائمة من مجموعة من المستخدمين الذين يتشاركون معهم في الإتصال مع إمكانية الإطلاع على صفحاتهم الخاصة أيضا، علما أن طبيعة وتسمية هذه الروابط تختلف وتتنوع من موقع لآخر[3].

وتعرف وسائل التواصل الاجتماعي أيضا بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها[4].

يمكن تقديم تعريف إجرائي لمفهوم وسائل التواصل الاجتماعي بأنها مواقع إلكترونية أتاحت للفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة الولوج إلى العالم أجمع والتعرف على نمط حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية وتتبادل فيها الأفكار والآراء حول كل هذه الظواهر من أجل التغيير أو التقليد أو التعبير بحرية خارج نطاق المراقبة[5].

---

[1] عبد العزيز شعبان، "**العولمة الثقافية وعولمة الهوية**"، مجلة تمثلات، المجلد 2، العدد 01، (2017)، ص123.

[2] تريكي أحمد، "**إشكالية الصراع الهوياتي في عصر العولمة**"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 07، العدد 02، (2021)، ص232.

[3] ايمان بن زياد، عبد الله سي موسى، "**تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية دراسة في الاستعمالات والإشباعات**"، مجلة دراسات، المجلد07، العدد 02، (جوان 2018)، ص270.

[4] السعيد دراحي، "**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز أبعاد المواطنة الرقمية لدى الشباب الجامعي –دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة 3–**"، مجلة الشهاب، المجلد08، العدد 01، (2022)، ص645.

[5] سميرة ناصري، "**دور الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الهوية الوطنية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، (أفريل 2020)، ص445.

من بين أبرز التطبيقات في عالم الاتصال مواقع التواصل الاجتماعي مثل: فيسبوك Face book، توتير twitter، ويوتيوب YouTube، والتي توفر لمستخدميها العديد من المزايا التي لم تكن متاحة من ذي قبل، كالتواصل التفاعلي مع الآخرين، ومعرفة الأخبار بشكل سريع وآني، والتعبير عن الآراء والأفكار بكل حرية وأمان بعيدا عن كل أشكال القيود والإكراه[1].

**2. مميزات وسائل التواصل الإجتماعي:** تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بالمميزات التالية[2]:

- **العالمية:** أي أنها تتجاوز الحدود الجغرافية وقدرتها على اختراق هذه الأخيرة والوصول إلى الفرد أينما كان.
- **التفاعلية:** الفرد في هذه المواقع هو المستقبل والقارئ فهو يقوم بالدورين معا عكس التلفاز والإذاعة.
- **التنوع وتعدد الاستعمالات:** فهو يستخدم لأغراض عديدة كالبحث الهادف، الترفيه، تعليم الناس،...الخ.
- **سهولة الاستخدام**
- **التوفير والاقتصاد:** اقتصادي في الجهد والوقت والمال في ظل مجانية الاشتراك والتسجيل.

## IV. تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الهوية الوطنية:

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مثل "الفيس بوك" و"تويتر" تعرف بالإعلام الإجتماعي الجديد، حيث تحولت من أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في قرارات المشتركين فيه، وتحول الأقوال والأفكار إلى مشروعات عمل جاهزة للتنفيذ، كما أنه لها أيضا دورا في المناصرة والضغط والتفاعل والتأثير، وفي تعزيز الهوية الوطنية إذا ما أحسن استثمارها واستغلالها وتوجيهها بشكل جيد[3].

مع كل المزايا التي تتسم بها وسائل التواصل الاجتماعي التي توفر لمستخدميها أرقى أنواع التواصل، إلا انها تنطوي على العديد من التأثرات السلبية على البناء الاجتماعي للمجتمعات والأفراد، خاصة في ظل الاستخدام المكثف والارتفاع القياسي في معدل استخدام مستحدثات التكنولوجيا الحديثة من حواسيب وهواتف ذكية وألواح إلكترونية الموصولة بشبكة الإنترنت، والولوج من خلال بواباتها المشرعة على العوالم الافتراضية المتحررة من كل القيود والضوابط باستخدام العديد من التطبيقات التي قد تؤدي إلى تقويض منظومة الهوية والعادات والتقاليد المجتمعية، وهدم قيم المواطنة التي تعد أساس بناء المجتمع وتماسك نسيجه الاجتماعي[4].

رغم أن وسائل التواصل الاجتماعي أتاحت حرية نشر وتشارك المعلومات بسرعة فائقة، إلا أنها أنتجت مخاطر على أمن المجتمعات وتهديدها للإنسجام الاجتماعي، وأوجدت توجهات وأفكار لا تنسجم مع

---

[1] السعيد دراحي، **مرجع سابق**، ص642.

[2] سميرة ناصري، **مرجع سابق**، ص445.

[3] سميرة ناصري، **مرجع سابق**، ص442.

[4] السعيد دراحي، **مرجع سابق**، ص642.

قيم المجتمع، كما قد تمكن هذه المواقع لبعض الجماعات القائمة على مبدأ الطائفية وتبني العداء للدولة من تعميق الشقاق بين مكونات المجتمع الواحد في الدولة الواحدة، كما يمكن لانفلات الخطاب وافتقار الأفراد للوعي أن يثيرا التوترات الطائفية والدينية والقبلية ويعمق من الشرخ القائم على نحو يهدد تماسك الاوطان[1].

ما يمكن أن نقوله في الأخير هو أنه على الرغم من أن ظاهرة العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي التي برزت في السنوات الأخيرة كانت لها آثار إيجابية على الدول والمجتمعات في مختلف المجالات، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر كبيرة على الهويات الوطنية، حيث أنها قد تشكل تهديدا واضحا على وحدة واستقرار الدول هوياتيا.

[1] عزا يز بن يحي، "**قضايا الأمن المجتمعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة تحليلية للمحتوى الإخباري بالصفحة الفايسبوكية "الأغواط نيوز""**، مجلة التدوين، المجلد 14، العدد 01، (2022)، ص235.

## المحاضرة الثامنة

## مفهوم المواطنة العالمية والمواطنة الرقمية:

أدت التطورات المتلاحقة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، إلى بروز العديد من المفاهيم الجديدة والتي من أهمها مفهومي المواطنة العالمية والمواطنة الرقمية، إذ أنه أصبح كل منهما يلعب دورا مهما في التأثير على المجتمعات والدول، حيث أنه نقل مفهوم المواطنة من الجانب التقليدي ذات البعد المحلي إلى الجانب الجديد ذات البعد العالمي.

### I. المواطنة العالمية مفهومها، نشأتها، خصائصها :

### 1. مفهوم المواطنة العالمية:

اهتم العلماء والمفكرون على اختلاف مشاربهم بتحديد مفهوم المواطنة العالمية، وتعددت تعريفاتهم لهذا المفهوم بتعدد المنطلقات الفكرية ومجالات البحث التي ساروا عليها في كتاباتهم، وفيما يلي بعض تلك التعريفات:

ينظر البعض إلى المواطنة العالمية على أنها تعني الإنتماء للمجتمع المحلي والمجتمع العالمي، وتقبل الفرد الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحل مشكلاتها والعمل من أجل تحقيق التنمية، والتوعية بحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وحماية البيئة، والسلام ومنع نشوب الصراعات والتقارب بين الثقافات[1].

ويعرفها البعض بأنها تعني شعور الفرد بالانتماء للعالم الذي يعيش فيه، وبأنه عالم واحد، واهتمامه بالأحداث الجارية فيه ووجود نظام إنساني يحكم العالم رغم الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية والتنوع الثقافي، وذلك بسبب حاجة العالم لوجود قوانين مسيرة له وقوى مسيطرة عليه ذات تأثير على تقدمه وتطوره، ويتضمن قضايا إنسانية وسياسية كالسلام العالمي والتسامح والرفاهية والعدالة وغيرها[2].

---

[1] محمد محمد علي خفاجي، إبراهيم السيد محمد حجازي، "**دراسة تحليلية لقيم المواطنة العالمية في كتاب الثقافة الاسلامية المقرر على طلاب الصف الثالث الإعدادي الأزهري**"، مجلة كلية التربية، المجلد 79، العدد 04، (أكتوبر 2023)، ص-ص790-791.

[2] المرجع نفسه، ص781.

وتعرف المواطنة العالمية كذلك بأنها القدرة على التعايش في مجتمع ديمقراطي تعددي ومنفتح على العالم والمشاركة في بناء مجتمع عالمي عادل ومنصف يوفق بين احترام الخصوصيات وتقاسم القيم المشتركة[1].

إذا مفهوم المواطنة العالمية يتجاوز مختلف الإنقسامات بين الشعوب للعيش في مجتمع واحد، مع الحفاظ على الهوية الثقافية واحترامها، أي الإنتماء والولاء للوطن الأكبر وهو الأرض أو العالم، وما يترتب على الفرد من واجبات اتجاهه، والوصول إلى تحقيق العدالة الإنسانية وتحقيق الأمن الغذائي والحكم الرشيد، والحرية الشخصية والفردية، واحترام التعددية والإختلاف، وانتشار قيم التسامح وقبول الآخر، والسعي لتحقيق المنفعة العامة والإلتزام بالمسؤولية اتجاه الفرد والأرض لتحقيق رفاهية الإنسان[2].

## 2. نشأة المواطنة العالمية:

تعود فكرة المواطنة العالمية إلى العصر اليوناني وبذلك فالفكرة يونانية الأصل برزت مع الفيلسوف سقراط عندما سئل إلى أي بلد ينتمي فأجاب أنا مواطن من الكون، وهذا ما يقر بوجود فكرة المواطن الكوني منذ القدم والتي ترادف المواطن العالمي.

وفي عام 1939 تم التأكيد من طرف ليبسيوس أن العالم كله بلدنا وقد ظهر مصطلح ومفهوم المواطنة بشكل أوسع وأوضح في القرن 18 عند العديد من المفكرين كفولتير وفرانكلين حينما أكدوا في كتاباتهم أنهم مواطنون من العالم، وقد زادت الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين الدول في جميع المجالات وهذا من أجل السلام والأمن على المستوى العالمي خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من انعكاسات على المجتمع الأثر البالغ في ظهور العديد من الوكالات التي تهدف إلى معالجة هذه القضايا العالمية ولعل من أهمها منظمة اليونسكو، وتعالت الأصوات العالمية لنشر ثقافة السلام العالمي وهو ما نادى به الفيلسوف كانط حينما دعى إلى مشروع السلام الدائم بين الشعوب.

من الناحية السياسية برزت هيئة الأمم المتحدة من خلال مبادئها التي تدعوا إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان ونشر التسامح والتضامن والأمن وتجسدت هذه الأفكار في الإحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام سنة 2000، ومنذ سنة 2001 بدأت تتبلور الجهود العالمية على المستوى العالمي لدعم السلام بين الدول والتفاهم وذلك من خلال الحديث عن المواطنة العالمية، خاصة في ظل التطور التكنولوجي وسهولة الاتصال حول

[1] A line ،M ،"**peace education for children**", the American journal of economics and sociology ،vol 44 ،N 1, ( 2010), p16.

[2] سلامي فرحات، ضيف غنية، "**مفهوم المواطنة العالمية والعيش المشترك –بين التصور الإسلامي والغربي–**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، (2025)، ص428.

العالم والتوسع الاقتصادي وظهور التكتلات وتلاشت المسافات والحدود بين الدول وهذا ما جعل المواطنة العالمية حتمية ضرورية تربط بين الجانبين المحلي والعالمي بعد ظهور العولمة[1].

يلاحظ منذ القرن الحادي والعشرين تطور مفهوم المواطنة نحو العولمة، فالاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة، واحترام حق الغير وحريته فضلا عن فهم اقتصاديات العالم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، إضافة إلى المشاركة في تشجيع السلام الدولي والاهتمام بالشؤون الدولية وإدارة الصراعات بطريقة اللاعنف شكل مفهوما جديدا للمواطنة العالمية[2].

### 3. خصائص المواطنة العالمية:

شهد مفهوم المواطنة تطورا منحه بعدا ذات طابع عالمي، ويمكن تحديد خصائص وصفات المواطنة العالمية في النقاط التالية:

- أنها تقوم على الاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة.
- الاهتمام بالشؤون الدولية في مختلف المجالات.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف[3].
- العالمية والإنسانية: أي أنها تهتم بسعادة الإنسان، وحقوقه وواجباته، واحترامه لبني جنسه بعيدا عن التمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين.
- الواقعية: أي أن قيم المواطنة العالمية تتناسب وتنسجم مع خصائص الطبيعة البشرية.
- الاستمرارية: أي أن قيم المواطنة العالمية قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان ولا تقتصر على فترة زمنية أو مكان محدد.
- الإيجابية: أي أنها تهدف إلى تغيير الواقع بشكل إيجابي والابتعاد عن السلبية في مختلف مجالات الحياة.
- الشمول والتكامل: أي أنها تهتم بجميع جوانب حياة الإنسان[4].

---

[1] السعيد بن عزه، فوزي لوحيدي، **مرجع سابق**، ص23.

[2] محمد أحمد درويش، **العولمة والمواطنة والانتماء الوطني**، (القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2009)، ص36.

[3] وهيبة عيساوة، سميرة مراح، **مرجع سابق**، ص-ص106-107.

[4] محمد محمد علي خفاجي، إبراهيم السيد محمد حجازي، **مرجع سابق**، ص-ص895-898.

## II. المواطنة الرقمية: مفهومها، خصائصها:

### 1. مفهوم المواطنة الرقمية:

أفرزت بيئة الاتصال الرقمية الحالية عددا من المفاهيم والسلوكيات الجديدة، وغيرت بعض ملامح الحياة لدى الكثير من الأفراد حول العالم، حيث إن الحواجز والحدود الجغرافية والسياسية قد تآكلت بفعل هذا التواصل العولمي على مدار الساعة، وبدأ بعض الباحثين يتحدث عن مفهوم جديد للمواطنة وهو المواطنة الرقمية[1].

يعتبر مفهوم المواطنة الرقمية من المفاهيم المتعددة الأبعاد إذ يلامس كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكل منحى يتفاعل مع وسائل الإعلام وتكنولوجيا الإتصال، ونظرا للثورة المعلوماتية الهائلة أصبح المفهوم عصيا على الضبط بسبب التغيرات المتلاحقة في عالم التكنولوجيا.

أطلق الباحثون والمفكرون مصطلح المواطنة الرقمية على عملية إعداد المواطنين للتعامل مع التقنيات الحديثة ويمكن تعريفها بأنها: مجموعة من القوانين والقواعد والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الضرورية لجميع المواطنين بغية تحقيق الرقي للوطن من خلال التعامل الذكي معها[2].

تعتبر المواطنة الرقمية شكل من أشكال الهوية الاجتماعية التي يشترك بها الأفراد بصرف النظر عن الجنس أو العرف أو الدين، وتتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات، وتعتبر مجموعة من الضوابط والقيم والأفكار والمبادئ التي تعد الموجه للاستخدام الأمثل للتقنيات، وتعرف بأنها ممارسة قيم المواطنة الإيجابية عبر التفاعل مع الشبكة العنكبوتية ممثلة بالحقوق والواجبات التي يجب الالتزام بها، وتقاس درجة الوعي بها عبر التقديرات التي يحصل عليها أفراد عللى مقياس الأبعاد الأخلاقي والسياسي والنقدي والوعي العاملي، وبعد دور شبكات الانترنت[3].

---

[1] رضا عبد الواجد أمين، **مرجع سابق**، ص27.

[2] صليحة العابد، **قيم المواطنة الرقمية في كتب التربية المدنية –الجيل الثاني– في المرحلة المتوسطة بالجزائر: دراسة تحليلية**، الملتقى الوطني: المواطنة الرقمية...المفهوم والممارسة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، 08 ديسمبر 2022، ص9.

[3] علي سعدي عبد الزهرة جبير، "**المواطنة الرقمية: دراسة نظرية**"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، (2021)، ص4.

تعرف كذلك بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من القواعد والضوابط المنبثقة من المعايير الأخلاقية والقابلية المجتمعية في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، وبالتالي فإن المواطنة الرقمية لها معايير تساعد في توجيه سلوك الأفراد عبر استخدام التكنولوجيا[1].

تتشكل المواطنة الرقمية Digital Citizenship من مجموعة من قواعد السلوك المعتمدة في استخدام التكنولوجيا، كالتبادل الالكتروني والمشاركة الالكترونية للأفكار التي ترتقي بنظم المجتمع وأفراده، كما يمكن أن تشمل كل التعاملات بين المواطنين عبر شبكة الانترنت، كالدعوة إلى المشاركة السياسية أو الحث على التكافل المجتمعي، أو غيرها لذا فهي ترتبط أيضا بمصطلح الديمقراطية الرقمية[2]، التي تنقل الفضاء الانتخاب والمشاركة في القرار من الصندوق إلى الشبكة، فهي تقدم الطريق الأسهل للمواطن لمساءلة ممثليه عبر التواصل الالكتروني، كما أنها تتيح المعلومة وتوفيرها للجميع بالتساوي[3].

أنتجت المواطنة الرقمية مفهوم المواطن الرقمي والذي عرفه قاموس كامبردج للغة الإنجليزية بأنه الشخص الماهر في استخدام الإنترنت من أجل التواصل مع الآخرين، وشراء وبيع الأشياء، والمشاركة السياسية، ويفهم كيفية القيام بذلك بطريقة آمنة ومسؤولة[4].

## 2. خصائص المواطنة الرقمية:

يمتاز مفهوم المواطنة الرقمية بجملة من الخصائص يمكن تحديدها في التالي[5]:

- المواطنة الرقمية تستهدف فئات المجتمع المختلفة من أجل تطوير مهاراتهم بدافع انساني.
- هدف المواطنة الرقمية هو الحفاظ على هوية وثقافة المجتمع.
- ارتبط ظهور المواطنة الرقمية بظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تهدف المواطنة الرقمية إلى خلق رقابة ذاتية لدى الأفراد مبنية على الوعي بمخاطر العالم الرقمي.
- تتميز المواطنة الرقمية بالتغير والتجدد الدائم بسبب التغيرات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تتحقق المواطنة الرقمية من خلال التخطيط العلمي المبني على أهداف مدروسة وخطوات إجرائية واضحة.

---

[1] عبد العاطي حمادة رشدي، **المواطنة الرقمية في السياق التربوي**، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2021)، ص19.

[2] لامية طالة، كهينة سلام، **مرجع سابق**، ص34.

[3] علي سعدي عبد الزهرة جبير، **مرجع سابق**، ص12.

[4] إيمان فهد فايز الشريف، "**المواطنة الرقمية (دراسة تحليلية للمفهوم)**"، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 46، (2023)، ص207.

[5] صليحة العابد، **مرجع سابق**، ص10.

- المواطنة الرقمية عملية متكاملة تشمل القيم الدينية والثقافية والأعراف الاجتماعية والأهداف السياسية والمعايير المتعارف عليها عالميا للاستخدام الرقمي.
- الوعي بالعالم الرقمي ومكوناته.
- تتطلب المواطنة الرقمية العمل بالمبادئ الأخلاقية للعمل بشكل فعال داخل الانترنت.

**III. الحقوق والواجبات في ظل المواطنة الرقمية:**

مثلما تحدد الدول لمواطنيها حقوق في دساتيرها الوطنية، كذلك توجد مجموعة من الحقوق يتمتع بها المواطن الرقمي كحق الخصوصية، وحرية التعبير، وإلى جانب الحقوق تأتي مسألة الواجبات فلابد أن يتعاون المستخدمون على تحديد أسلوب استخدام التكنولوجيا على النحو الصحيح[1].

المواطنة الرقمية تحتم على مستخدمي الفضاء السيبراني مجموعة من الواجبات، والتي تتمثل في القيود القانونية والأخلاقية التي ينبغي عليهم الالتزام بها، كما تتطلب أن يتعرف المواطنون الرقميون على الحقوق التي ينبغي أن تتوفر لهم لضمان سلامتهم وعدم انتهاك خصوصيتهم عند استخدامهم المنصات والمواقع الالكترونية.

إن توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم ضمن المواطنة الرقمية يعتبر دورا مهما في نشر ثقافة التعامل مع المجتمع العالمي الرقمي، بما يضمن سلامة الأفراد والحفاظ على خصوصياتهم، وبما يضمن عدم الإضرار بمجتمعاتهم وأوطانهم التي ينتسبون إليها[2].

تتضمن الحقوق الرقمية توعية الجيل بحقوقهم ومسؤولياتهم عند استخدام التقنيات الرقمية، والالتزام بسياسات الاستخدام المقبول من قبل الجهات المختصة والقوانين الرقمية والأنظمة الأخلاقية في العالم الرقمي، واستخدام التكنولوجيا الرقمية بمسؤولية ووعي، وكذلك الحق لأي مواطن رقمي امتلاك حقوق ملكية لأعماله أو السماح بنشر إنتاجه مجانا عبر الشبكة للجميع، واستخدام المصادر المتواجدة في الشبكة الإلكترونية بشكل أخلاقي، وذكر مصدر المحتوى الرقمي عن الاستفادة منه، والوعي بعدم إيذاء الآخرين والمنظمات والوطن ككل بالسلوكيات غير المسؤولة، والإبلاغ عن السلوكيات الغير مسؤولة كالتهديد والابتزاز والتحريض...وغيرها للجهات المختصة، وإثراء المحتوى الرقمي بمنتجات وأعمال رقمية ذو أهمية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لتحسين البيئة الواقعية وتنمية مهارات ونشر الوعي بمختلف مجالات الحياة[3]، وتنمية الوعي بأهمية الوطن و حمايته والمحافظة عليه من أي محاولة للمساس بأمنه واستقراره.

---

[1] المرجع نفسه، ص14.

[2] رضا عبد الواجد أمين، **مرجع سابق**، ص29.

[3] علي سعدي عبد الزهرة جبير، **مرجع سابق**، ص10.

ختاما يمكن أن نقول أن مفهوم المواطنة العالمية أعطى الأفراد في أي مكان من العالم القدرة على التأثير والتأثر بمختلف الأحداث والقضايا ذات البعد العالمي، وجعلهم يكتسبون وعي عالمي من خلال ما تم توفيره من إمكانية حديثة في ظل التطورات العالمية في مختلف المجالات، أما المواطنة الرقمية فهي تعتبر اليوم من أهم الوسائل الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في توعية المواطنين وإعدادهم للإنخراط بشكل إيجابي في المجتمع والمشاركة السياسية الفعالة في خدمة الوطن والحفاظ عليه.

## المحاضرة التاسعة

## صراع الهويات في السياق العالمي: صعود الشعبوية والتطرف:

على الرغم من أن ظاهرتي الشعبوية والتطرف قديمة تاريخيا، إلا أن كل منهما عاد ليبرز من جديد وبشكل لافت في السنوات الأخيرة في بعض الدول، حيث أن تصاعد حدة الخطابات الشعبوية وتزايد نشاط التيارات المتطرفة في العديد من المجالات، أدى إلى بروز ما يعرف بصراع الهويات على العديد من الأصعدة.

### I. تعريف الشعبوية ونشأتها:

### 1. تعريف الشعبوية:

تم تقديم العديد من التعريفات لمصطلح الشعبوية، حيث تختلف باختلاف التخصصات والدراسات، ويمكن تحديدها فيمايلي:

يعرفها فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama بأنها وصف تطلقه النخب السياسية على السياسات التي يدعمها المواطنون العاديون غير المتوافقين مع تلك النخب.

وتعرف كذلك بأنها رد فعل النخب التي تواجه مطالب سياسية تتجاوز قدرتها على التصرف بناء عليها[1].

هناك تعريف آخر للشعبوية يؤكد بأنها تعتبر سياسة برجوازية رجعية، موجهة لقهر واستعباد الشعوب الأخرى وإشعال العداء القومي والحقد بين الشعوب، وكذلك انتهاج سياسة "الاستعلاء القومي" و"النظرية العرقية"[2].

تشير الشعبوية إلى مجموعة من المواقف السياسية التي تؤكد على فكرة "الشعب" وغالبا ما تضع هذه المجموعة جنبا إلى جنب مع "النخبة". وغالبا ماترتبط بالمشاعر المناهضة للمؤسسة والمشاعر المعادية للسياسة.

[1] هاشم عبد المطلب محسن، **أثر الشعبوية في العلاقات الدولية تحليل الخطاب والهوية من المنظور البنائي**، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025)، ص6.

[2] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص225.

تطور المصطلح في أواخر القرن التاسع عشر وتم اسقاطه على العديد من السياسيين والأحزاب والحركات منذ ذلك الوقت، في كثير من الأحيان كان يشير المصطلح إلى معنى (الإزدراء)، في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية.

تعرف الشعبوية بأنها أيديولوجية تقدم "الشعب" كقوة جيدة أخلاقيا ويقارنها بـ "النخبة"، التي يتم تصويرها على أنها فاسدة وتخدم مصالحها الذاتية. يختلف الشعبويون في كيفية تعريف "الشعب"، ولكن يمكن أن يسند المفهوم بناء على أسس طبقية أو عرقية أو وطنية[1].

## 2. نشأة الشعبوية:

تعود نشأة "الشعبوية" إلى الفترة الواقعة بين ثلاثينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، حين بدأت نزعتها في كل من روسيا القيصرية والولايات المتحدة. وكانت في الأصل تُطلق على حركة زراعية ذات ميول اشتراكية سعت لتحرير الفلاحين الروس حوالي 1870، وتزامنت مع تنظيم احتجاجات في الريف الأميركي موجهة ضد المصارف وشركات السكك الحديدية.

وبحلول منتصف القرن العشرين أخذ هذا المصطلح صبغة وطنية واجتماعية حررته من الارتباط بالتوجه الاشتراكي، خاصة في منطقة أميركا اللاتينية ولا سيما الأرجنتين.

ورغم أن خبراء في علوم السياسة والاجتماع يقولون إنه من الصعب تحديد المراد بتعبير "الشعبوية" لأنه لفظ محمل بمدلولات مختلفة بل ومتناقضة أحيانا؛ فإن آخرين يرون أنه يشمل كل خطاب سياسي موجه إلى الطبقات الشعبية في بلد ما.

ولذلك فإن الخطاب "الشعبوي" –الذي يتسم بالتبسيط الشديد لقضايا مجتمعية معقدة– يحمله عادة سياسيون يحظون بكاريزما، ويبحثون عن دعم شعبي مباشر بتحديهم المؤسسات التقليدية الديمقراطية في بلدانهم، فيقومون بالتلاعب بعواطف الناس وأفكارهم لغايات وأهداف سياسية خاصة، ويعتبرون أنفسهم بأنهم هم الصوت الوطني الأصيل وممثلي المواطنين العاديين أو من يسمونهم "الطبقات المنسية" أو الطبقات المهمشة.

وهم بذلك يوصفون بأنهم ذوو نزعة في التفكير السياسي رافضة لفكرة التنوع المجتمعي ومؤمنة بالتعارض بين الشعب والنخب، وجانحة للغوغائية والفوضوية المتوسلة بمحورية دور "الشعب" –الذي يختلف مفهومه ما بين حركة "شعبوية "وأخرى– في الممارسة السياسية، والقائمة علي التوظيف السياسي لمشاعر

[1] حسين مزهر خلف، "**جذور وتطور ظاهرة الشعبوية في الحياة السياسية الأمريكية وأثرها في صنع القرار السياسي**"، مجلة مجلة حمورابي للدراسات، العدد 47، (سبنمبر 2023)، ص–ص86–87.

الغضب عند عامة الناس خاصة في أوقات الكوارث والأزمات الاقتصادية والاضطرابات الإجتماعية والسياسية[1].

## II. تأثير الشعبوية على الهوية الوطنية:

تعد الشعبوية أحد أبرز أمراض الأنظمة الديمقراطية في واقعنا الراهن، وتقوم على سياسات وشعارات وحملات تحريض لاباسم "الشعب" لكنها بالنتيجة تؤدي إلى تخريب الواقع السياسي والاجتماعي وإلى هدم مؤسسات الدولة. فالسياسات الشعبوية تضع رجلا أو فئة معينة حزبية أو طائفية أو عرقية محل الدولة ومؤسساتها، وهي تريد تجاوز الدولة والدساتير والقوانين باسم إرادة "شعبية" مزعومة، وطبعا أبرز النتائج الكارثية هي تهديم الدولة ليحل محلها "قائد أو عائلة أو قبيلة أو طائفة أو عرق"، وفي التاريخ هناك أمثلة كثيرة عن القادة الشعبويين في العالم.

وفي جميع الأحوال تظل السمة الجوهرية للشعبوية أنها تطابق الخير بالإرادة الموحدة لعموم الشعب، والشر بنخبة منآمرة على ذلك الشعب[2].

يرى باحثون في جامعة ستانفورد Stanford Scholars إن الشعبوية مشكلة سياسية تعرض الهويات للخطر، ويجمع العديد من الباحثين وعلى رأسهم الباحثة في العلوم السياسية بجامعة ستانفورد آنا جرزيمالا بوس Grzymala-Busse وكذلك علماء السياسة مثل فرانسيس فوكوياما وديدي كو – اري بأن الشعبوية هي مشكلة سياسية تتطلب حلولا سياسية.

ويتجسد تهديد الشعبوية للهوية الوطنية في أن الخطاب الشعبوي يضر بالحكم الديمقراطي، حيث أن الشعبوية تقوم على تشجيع الانقسامات الاجتماعية على أسس الهوية والانتماء، استنادا إلى مقولة طهارة الشعب أي رفض الآخر الذي يختلف هوياتيا عنهم، وكذلك التركيز على الإرادة الشعبية العامة كأساس للديمقراطية[3].

لا يؤمن الشعبويون بالتعددية أي الرأي القائل بأن المجتمع يتكون من مجموعات مختلفة لها مصالح مشروعة متنوعة وحيث يجب أن تجد السياسة نوعا من التوافق بين معظم هذه المجموعات. ويجادل الشعبويون أن واحدة من المجموعات الطبقية أو العرقية أو الدينية هي جزء من الشعب، ففي خطاب العديد

---

[1] الشعبوية..تيار سياسي يرسم ملامح مستقبل الغرب، متحصل عليه من الموقع التالي:https://2cm.es/1fGZY ، تاريخ الاطلاع: 2025/12/04.

[2] هاشم عبد المطلب محسن، **مرجع سابق**، ص7.

[3] ليلى مداني، حكيم غريب، "**تراجع جودة الديمقراطية في العالم ومخاطر صعود الشعبوية**"، مجلد 13، العدد 4، (جويلية 2021)، ص–ص235–236.

من الشعبويين الأمريكيين الأصليين، كان الناس مزارعين مسيحيين بيض، وهنا نجد النقاط المشتركة التي تجمع الشعبوية بالكثير من الحركات الفاشية ، فالميزة الأساسية من هذا المنطلق هو أن الشعبوية تريد فرض نمط أو منوال خاص على الحياة الاجتماعية وإقصاء كل طرح أو اتجاه يختلف عنها[1].

## III. التطرف دراسة في المفهوم والأنواع والمظاهر:

### 1. تعريف التطرف:

التطرف لغة اسم مشتق من الطرف، ويقصد به الناحية أو منتهى كل شيء، ويشير إلى تجاوز حد الإعتدال في الأمر، كما يعبر التطرف عن التشدد والإفراط في شيء أو موقف معين، والتطرف هو الحد الأقصى، وهو الغلو في الأمر.

أما اصطلاحا: يعرف بأنه: "الشطط في فهم مذهب أو معتقد أو فلسفة أو فكر، والغلو في التعصب لذلك الفهم، وتحويله إلى حاكم لسلوك الفرد أو الجماعة التي تتصف به، والاندفاع إلى محاولة فرض هذا الفهم والتوجه على الآخر بكل الوسائل ومنها العنف والإكراه".

يرى بعض الباحثين أن التطرف هو انحراف الأفكار أو المفاهيم أو المدركات كما هو متفق عليه من معايير وقيم ومعتقدات سائدة في المجتمع، ويرى آخرون بأنه المسلك الذي تغيب فيه الرقابة الذاتية للفرد، والذي ينم عن سلوك عدواني خطير على الفرد والمجتمع[2].

حدد قاموس Webster مفهوم التطرف بأنه يشير بشدة إلى الابتعاد عما هو منطقي، أو معقول أو مقبول...كالتطرف في الرأي أو نحوه.

وبذلك يمكن أن نقول أنه إذا خرجت جماعة من جماعات المجتمع بفكرها عن حد الاعتدال وعن القيم السائدة في ذلك المجتمع، اعتبرت جماعة متطرفة لأنها قامت بانتهاك القيم الاجتماعية والسياسية فيه وخرجت عنها[3].

### 2. أنواع التطرف:

---

[1] بن دادة كلتومة، "**الإتحاد الأوروبي أمام صعود اليمين المتطرف وتنامي الخطاب الشعبوي: أزمة عابرة أم بوادر تفكك**"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، (2023)، ص60.

[2] عبد الجبار إسماعيل ميسون، "**التطرف الفكري ودوره في تنامي الإرهاب**"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 20، العدد 39، (جوان 2024)، ص-ص189-190.

[3] علي خرف الله، جهيدة سعد العايب، **الهوية والتطرف في ضوء التغير الاجتماعي**، ملتقى حول إشكالية الهوية بين التأويل الأيديولوجي والفهم العقلاني، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2018، ص4.

يأخذ التطرف العديد من الصور من بينها:

- **التطرف الديني:** أي الابتعاد عن الوسطية في الدين، سواء بالغلو والتشدد والتعصب أو التسيب وعدم الإلتزام بقواعد الدين الصحيحة.
- **التطرف السياسي:** وذلك بالتشدد لجماعة أو فكر سياسي معين وعدم قبول الرأي الآخر ومعاداته ومحاربته بكافة الوسائل.
- **التطرف الاجتماعي:** وذلك بالخروج عن قيم المجتمع وعاداته وتقاليده بشكل يخالف المألوف ويثير الرأي العام.
- **التطرف السلوكي:** يظهر من خلال استخدام العنف أو التهديد به، والابتعاد عن الحوار السلمي.

3. **مظاهر التطرف:** هناك العديد من الصفات للتطرف:

- التعصب للرأي والجماعة حيث يعتقد المتطرف بأن فكره أو عرقه أو مذهبه هو الأفضل والسليم.
- التشدد والغلو في الرأي وعدم قبول الحوار مع الآخرين، وأحيانا عدم الاعتراف بوجودهم.
- العزلة والإنطواء وعدم الإنخراط في المجنمع والتعامل مع الآخرين.
- إستخدام العنف والخشونة، فالمتطرف يطي لنفسه الحق في الولاية على الآخرين وبالتالي معاقبتهم ومحاسبتهم عند مخالفتهم لمعتقداته.
- التقليد الأعمى للشخص أو الجماعة التي ينتمي إليها، وبالتالي لا يفكر ولا يجتهد في معرفة الصواب من الخطأ[1].

## IV. تأثير التطرف على صراع الهويات:

يرتبط التطرف في المجتمع بأشكال مقاومة التغيير أو فرضه بالقوة فالنتيجة قد تكون في الحالين واحدة وهي التمظهر بصور من السلوك المتطرف أو الأفكار المتطرفة التي قد تتعدد وتقف على حدود متناقضة ومتعارضة بما يجعل الصراع محتدما وربما اعتبرنا التطرف الديني نموذجا مثاليا لمثل هذا التطرف.وقد يكون لذلك أثر عميق على الشعور بالهوية أو استمرارها سواء في البعد الفردي أو الجماعي.

إن من المآلات الخطيرة للتطرف هو حدوث تفكك عنصري وطبقي في المجتمع وتناقض بين هيآته وطبقاته وطوائفه وذلك يمثل شكل من أشكال تمزق الهوية، وسيرتبط من دون شك عند بعض فئات المجتمع بمضامين سلوكية وفكرية تمثل أشكالا من التطرف الذي قد يتحول إلى نوع من الاهتلاك والتآكل الذاتي[2].

---

[1] حاتم جاسم عزيز، **التطرف أنواعه، أسبابه، طرق المعالجة**، متحصل عليه من الموقع التالي: https://2u.pw/k3t2kI، تاريخ الدخول: 2025/12/04.

[2] علي خرف الله، جهيدة سعد العايب، **مرجع سابق**، ص-ص9-11.

تسعى الجماعات المتطرفة إلى تغيير بعض الأنماط والسمات الثقافية، فيما يقاوم المجتمع ويعمل على الإبقاء عليها كما هي، وهذا من شأنه أن يحدث أزمة هوية حقيقية، لأن التماسك الاجتماعي سيكون أول من سيلحقه الضرر جراء هذا الصراع، وما يمكن أن يترتب عليه من انشقاق واغتراب وتفكك اجتماعي[1].

يتمثل التطرف بشكل واضح في الاستقطاب الاجتماعي والثقافي الشديد على أساس الولاء أو الانتماء (العرقي، الحزبي، الديني، الثقافي..) أو الطبقي (الاقتصادي أو السياسي)، ومن أبرز صوره هو انقسام المجتمع بين طبقة محكومة وأخرى حاكمة وزيادة المسافات بينهم في المظهر والفكر وأسلوب والحياة، ونمو كل منهم في اتجاه متباعد وضياع الإحساس بالوطن. وزيادة مشاكل الاندماج في المجتمع، والتربص بالآخر[2].

يعد التطرف الطائفي من أخطر أنواع التطرف على المجتمعات، فلحركات الطائفية المتطرفة تعيد كتابة تاريخ الوطن والأمة لتبني تاريخاً أسطوري الأبعاد يقوم على الخطاب الإنفعالي الذي يؤدي إلى الصراعات، ويعلي من شأن الطائفة على حساب الوطن ويدمر النسيج المجتمعي ويشيع الفوضى والخراب. وبذلك تغيب الهوية الجامعة التي تتقبل الإختلافات وتجعلها مصدر قوة وتتأسس على جدل معرفي بين اللغة والدين بأبعاده الحضارية، وتحل الهويات الفرعية أو الهويات القاتلة على حدّ تعبير أمين المعلوف، بديلا عنها[3].

إن الصراع الهوياتي يكون عادة بين أعضاء نفس الحضارة وبين شعوب تعيش معا في نفس المكان، لا يقتل المرء غريبا بل يقتل جارة مثل ما حدث في كل من يوغوسلافيا، رواندا، العراق، السودان..وغيرها، وقد عبر عن ذلك المفكر أمارتيا صن Amartya Sen في كتابه "الهوية والعنف" لما تحدث عما أسماه بالمقاربة "الانعزالية"، حيث يقول أننا في حياتنا نرى أنفسنا أعضاء لعدد متنوع من الجماعات، ونحن ننتمي إلى هذه الجماعات ونمارس نشاطات كثيرة تعطينا شخصية خاصة ومتميزة، وبذلك قد يحدث الصراع عندما نعتقد بعمق في هوية نعتقد أنها فريدة، يمكن أن تثير مواجهات طائفية بين العديد من الهويات سواء على المستوى المحلي أو العالمي[4].

---

[1] عواطف عطيل لموالدي، "**إشكالية التطرف الديني والهوية الثقافية للمجتنع**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، (ديسمبر 2016)، ص79.

[2] عبير بيسوني رضوان، **مرجع سابق**، ص–ص110–111.

[3] أودونيس العكرة، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، (لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993)، ص136.

[4] تريكي أحمد، **مرجع سابق**، ص235.

مايمكن أن نقوله في الأخير أن كل من الشعبوية والتطرف يلعب دورا كبيرا في التأثير على الهويات العالمية، حيث يغذي كل منهما صراع الهويات بتحويلها من تنوع وثراء إلى تعصب إقصائي يزعزع استقرار وأمن المجتمعات ويؤدي إلى العنف، مما يهدد السلم والإنسجام المجتمعي ويخلق "نحن" ضد "هم"، ويفتح الباب أمام التدخلات الخارجية عبر نشر الفتن ورفض التعايش مع الآخر.

## المحاضرة العاشرة

## تأثير الهجرة واللجوء على الهوية والمواطنة::

تعتبر الهجرة واللجوء من القضايا التي تثير التفاعل الانساني بين المجتمعات المختلفة، حيث أن كل مجتمع له ثقافته وهويته الخاصة والتي قد تختلف على هوية الآخرين رغم إمكانية وجود بعض التشابه بينهم، وكل ذلك قد يطرح إشكالية طبيعة التأثير المتبادل بين هوية المهاجر أو اللاجيء مع هوية البلد المستقبل، ومدى الانسجام والتوافق الذي قد يحدث بينهم في سياق المواطنة التي يحددها ويضمنها دستور البلد المستقبل.

### I. الهجرة دراسة في المفهوم والأنواع والأسباب:

#### 1. مفهوم الهجرة:

كلمة الهجرة **Imigration** في اللغة العربية مشتقة من الفعل هجر أي تباعد وهاجر أي ترك وطنه وخرج منه إلى غيره، والمهاجرة أو الهجرة تعني انتقال الناس من موطن إلى آخر.

**أما اصطلاحا:** حسب تعريف الأمم المتحدة فالهجرة تعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة لتغيير محل الإقامة ولو فترة محددة[1].

يعرفها قاموس ويبستر الجديد: من خلال ثلاث معاني للفعل **Migrate**

1. الانتقال من مكان وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن إلى مكان آخر.
2. الانتقال بصفة دورية من مكان إلى آخر.
3. ينتقل أو يحول To transfer [2].

هناك تعريف للهجرة يرى بأنها عملية انتقال أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، سواء داخل حدود البلد الواحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم[3].

---

[1] آلاء محمد السيد عبده حميد، مرجع سابق، ص-ص160-161.

[2] طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص14.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص16.

تعرف الهجرة بأنها الانتقال من البلد الأم للاستقرار في بلد آخر، وهي حركة الأفراد التي يتم فيها الإنتقال بشكل فردي أو جماعي من موطنهم الأصلي إلى وطن جديد وذلك لعدة أسباب مختلفة اقتصادية، إجتماعية، سياسية، أمنية، بيئية...وغيرها[1].

هناك تمييز بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية حيث أن الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، في حين تتم الثانية بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

## 2. أنواع الهجرة:

هناك العديد من الأنواع للهجرة غير أنه يمكن تحديدها فيمايلي[2]:

- **الهجرة الداخلية:** هو انتقال الأفراد داخل حدود الدولة نفسها، كما هو الحال في الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى، وفي العادة يكون هذا النوع من الانتقال مرتبطا بالسعي للحصول على فرص عمل، تلقي التعليم، أو تحسين ظروف المعيشة. ينتج عن ذلك تغييرات واضحة في التوزيع السكاني داخل الدولة.
- **الهجرة الخارجية:** هي عملية انتقال الأفراد من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر بغرض الإقامة المؤقتة أو الدائمة، سواء كان ذلك بحثا عن فرص عمل، تحسين مستوى المعيشة، الدراسة، الهروب من النزاعات والحروب، أو حتى لأسباب بيئية مثل الكوارث الطبيعية. تعد الهجرة الخارجية ظاهرة اجتماعية واقتصادية تؤثر على المجتمعات المرسلة والمستقبلة على حد سواء.

## 3. أسباب الهجرة:

تتعدد أسباب الهجرة وتتشابك وفقا للظروف المجيطة، ومنها[3]:

**الأسباب الاقتصادية:**

- البحث عن فرص عمل أفضل.
- التخلص من الفقر والبطالة.
- تحسين مستوى المعيشة للفرد والأسرة.

**الأسباب الاجتماعية:**

---

[1] عبد القادر بلقاسم، عويشة بوزيد، "**تداعيات ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي الجديد على حقوق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، (2024)، ص78.

[2] سامية شيرين بن دهنون، **مرجع سابق**، ص162.

[3] المرجع نفسه، ص163.

- الالتحاق بأفراد العائلة في دول أخرى.
- الهروب من التمييز أو الإضطهاد المجتمعي.
- تحسين جودة الحياة (الصحة، التعليم).

**الأسباب السياسية:**

- انعدام الاستقرار السياسي.
- اندلاع النزاعات والحروب أو الاضطرابات السياسية.
- غياب الحرية والحقوق الأساسية.

## II. تأثير الهجرة على الهوية والمواطنة:

الهجرة على غرار كل التغيرات الهامة التي تمس الوضع الاجتماعي للفرد، تؤثر على أحاسيس الانتماء الاجتماعي، وبالتالي أحاسيس الهوية، وهو الأمر الذي يضع اشكالية الهوية في صلب اهتمام سوسيولوجيا الهجرة. كما يجعل من جهة أخرى من الهجرة موضوعا أساسيا لا محيد عنه لفهم ديناميات بناء الهوية، فالهجرة هي ليست فقط حركية مجالية أو تغييرا مؤقتا أو دائما لمكان الإقامة، وإنما هي تغير جذري يمس الروابط الاجتماعية للفرد، ويضعه أمام ضرورة بناء روابط جديدة مع هامش اختيار الحفاظ أو القطع مع الروابط القديمة، وتشكل هذه الدينامية المتمثلة في عملية بناء وإعادة بناء الروابط أساس تشكيل الانتماء الذي يعد بدوره ركيزة للهوية.

تؤثر الهجرة بشكل كبير على هوية المهاجر حيث تؤدي إلى إضعاف شعوره بالهوية، ويتكرس هذا الوضع من خلال غياب المؤشرات المرجعية داخل البلد المستقبل، إضافة إلى صعوبات الإندماج، وملاقاة الرفض وعدم القبول من طرف سكان البلد المستقبل[1].

تلعب الهجرة دورا محوريا في إعادة تشكيل الهوية الثقافية والدينية للأفراد والمجتمعات، حيث تعد الهوية نتاجا لتفاعلات اجتماعية وثقافية مستمرة، حيث أنه عند الانتقال إلى بيئات ثقافية جديدة، يواجه المهاجرون تحديات في الحفاظ على ممارساتهم الدينية والتقاليد الثقافية، مما يدفهم إلى إعادة تفسير أو تعديل بعض عناصر الهوية بما يتلاءم مع البيئة الجديدة.

من ناحية أخرى قد يؤدي اختلاف الثقافة الدينية في المجتمعات المضيفة إلى صدام ثقافي يؤثر بعمق على هوية المهاجرين، مما قد يدفعهم إما إلى التكيف مع القيم الجديدة أو إلى تعزيز هويتهم كرد فعل

[1] محمد خيدون، "**الهجرة وإشكاليات الهوية في العالم المعاصر**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 63، (أفريل 2020)، ص71.

دفاعي، كما قد تتعرض العادات والتقاليد والممارسات الدينية لتحولات نتيجة للتفاعل مع القوانين المحلية والأعراف الاجتماعية الجديدة[1].

تحدث الهجرة تغيرات عميقة في روابط الانتماء لدى المهاجر، كما تجعله أمام سؤال أصالة هويته، هذا السؤال الذي ينم عن أزمة حقيقية لدى المهاجر، والتي تحدث أساسا بسبب عجزه عن بناء روابط انتماء متينة مع البلد المستقبل في الوقت الذي تتلاشى فيه روابط انتمائه في البلد الأصلي، ويتكرس هذا الوضع بشكل كبير جدا عندما لا تسهل سياسات الدولة في الهجرة عملية البناء هذه، ويؤدي كل هذا كما أشار فرانسيس فوكوياما إلى تشكل جماعات تطالب بالاعتراف بالهوية، كما يؤدي في أقصى حدوده إلى تشكل جماعات متطرفة[2].

تؤثر الهجرة على المواطنة بشكل معقد، حيث يمكن أن تُثري التنوع الثقافي في الدول المستقبلة، لكنها قد تفرض تحديات اجتماعية ونفسية على المهاجرين (كالعزلة والتمييز) وتطرح قضايا حول الاندماج والحقوق والواجبات.

تلعب الهجرة خاصة غير الشرعية دورا في التأثير على قيم المواطنة، حيث تتناقض الحقوق والحريات التي تضمنها المواطنة مع الوضع غير القانوني للمهاجرين، وبذلك تترك تداعيات كبيرة على مفهوم المواطنة، حيث أنها قد تؤثر على الإنسجام في المجتمع مما يهدد الاستقرار ويؤثر على قيم المواطنة في الدول المستقبلة.

من الناحية الإيجابية يرى بعض الباحثين أن الهجرة قد تشكل عاملا من العوامل الأساسية التي تساهم في تشكيل مجتمعات متعددة الثقافات والديانات، فعندما يهاجر الأفراد من بلدانهم الأصلية إلى دول أخرى، يحملون معهم ثقافاتهم، تقاليدهم، لغاتهم، وأديانهم المختلفة، مما يخلق بيئة غنية ومتنوعة ثقافيا ودينيا في المجتمع المضيف، وبذلك تصبح الهجرة فرصة لتعزيز المواطنة والهوية الثقافية للمهاجرين، حيث يمكنهم الحفاظ على تراثهم والتعبير عنه في سياقات جديدة، ما يسهم في تشكيل مجتمع عالمي مفتوح ومتقبل للاختلافات.

من خلال التفاعل بين المعتقدات والتقاليد المختلفة، تسهم الهجرة بشكل كبير في إثراء التنوع الثقافي والديني، حيث يتعرف أفراد المجتمع المضيف على أديان وعادات جديدة، ما يفتح المجال لحوار مثمر بين الثقافات. يعزز هذا التبادل الثقافي من التفاهم والاحترام المتبادل، ويساهم في بناء بيئة اجتماعية أكثر

[1] سامية شيرين بن دهنون، **مرجع سابق**، ص168.

[2] محمد خيدون، **مرجع سابق**، ص67.

تسامحا، في الوقت نفسه يشعر المهاجرون بأنهم جزء من المجتمع الجديد، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية، ما يساهم في قوة التنوع ويعزز قيم المواطنة لديهم[1].

## III. مفهوم اللجوء وأسبابه:

### 1. مفهوم اللجوء:

اللجوء لغة من لجأ يلجأ لجوء وملجأ بمعنى قصد مكانا واحتمى به، يقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندته، ولجأت إلى فلان والتجأت وتلجأت إذا استندت إليه واعتضدت به أو عدلت عنه إلى غيره، واللجوء أيضا إشارة إلى الخروج والإنفراد[2].

تعني كلمة اللجوء Asylum وهي كلمة لاتينية من أصل يوناني Asylon أي الشيء غير القابل للأسر، أو المكان الذي يمكن للفرد اللجوء إليه بهدف طلب الحماية، وقد يكون هذا المكان مقدسا كالمعبد أو الكنيسة، إذ كان الأفراد في الماضي يقومون باللجوء إلى هذه الأماكن هربا من الملاحقة[3].

اللجوء اصطلاحا يعني تلك الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة لانتقال أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة باتجاه دولة أو دول مجاورة أو غير مجاورة لدولتهم، نتيجة الأخطار المحدقة بهم في دولتهم بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم وحرياتهم[4].

يطلق مصطلح اللجوء في الوقت الحالي على هروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ بسبب الحروب الأهلية، أو الإحتلال أو العدوان الخارجي، ويحدث اللجوء نتيجة للخرق السافر لحقوق الإنسان، أو الخوف من الإضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين، أو الفقر والمجاعات والأمراض، أو الكوارث الطبيعية، أو فقدان الجنسية[5].

### 2. أسباب اللجوء:

تتنوع أسباب اللجوء وتشمل مايلي:

---

[1] سامية شيرين بن دهنون، **مرجع سابق**، ص174.

[2] فؤاد خوالدية، "**حماية اللاجئين في المواثيق الدولية والإقليمية على ضوء أحدث النصوص ذات الصلة**"، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد 04، العدد 02، (2020)، ص109.

[3] علاء عبد الحفيظ محمد، "**أزمة اللاجئين في العالم العربي وتداعياتها الداخلية والإقليمية**"، مجلة سياسات عربية، العدد 20، (ماي 2016)، ص-ص61-62.

[4] فؤاد خوالدية، **مرجع سابق**، ص109.

[5] علاء عبد الحفيظ محمد، **مرجع سابق**، ص62.

- **الإضطهاد السياسي والديني:** عندما يتعرض الأفراد للاضطهاد بسبب انتمائهم الديني، قد يجدون اللجوء إلى دول أخرى للحماية.
- **الحروب والصراعات المسلحة:** يلجأ الكثيرون إلى اللجوء بسبب الصراعات المسلحة والحروب التي تجتاح بلدهم، حيث يعانون من العنف والقتل وتهديد حياتهم.
- **الفقر والجوع:** قد يجد الأفراد اللجوء نتيجة للفقر المدقع والجوع الذين يعانون منهما في بلدهم، حيث يسعون لتحسين ظروف حياتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية.
- **الكوارث الطبيعية:** عندما تضرب كوارث طبيعية مثل الزلازل والفيضانات والأعاصير، قد يضطرون للجوء إلى مناطق آمنة للحفاظ على حياتهم وسلامتهم.
- **الاضطهاد العرقي والقومي:** يمكن أن يدفع الاضدهاد العرقي والقومي للأفراد إلى اللجوء للهروب من التمييز والاضطهاد الذي يواجهونه.

تتأثر أسباب اللجوء بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من أن اللجوء يوفر فرصة للبحث عن حماية ورعاية، إلا أنه يمثل أيضا تحديات للأفراد والمجتمعات المضيفة فيما يتعلق بالتكامل والتعايش[1].

## IV. تأثير اللجوء على الهوية والمواطنة:

يمكن أن تؤدي أزمة اللاجئين إلى التأثير على هوية البلد المضيف من خلال إعادة تشكيل الخريطة الطائفية والعرقية للمنطقة على المدى البعيد، وعلى سبيل المثال تتخوف بعض الطوائف اللبنانية من أن يؤدي وجود اللاجئين السوريين في لبنان إلى تحول في ميزان القوى في النظام السياسي الطائفي اللبناني لمصلحة السنة على حساب الطوائف الأخرى[2].

قد تتعرض الهوية لأزمات وصراعات بفعل العوامل الذاتية أو المحيطية كما في اللوجوء، لاسيما في بعدها الاجتماعي الثقافي بفعل ما هو سائد حاليا من تغير اجتماعي وعدم استقرار في العلاقات بين الجماعات، التي يطغى على علاقاتها طابع الصراع والسيطرة وما تتسبب فيه من تصنيفات اجتماعية نمطية تخل بشعور الانتماء لدى الفرد[3].

---

[1] أسباب اللجوء الإنساني، متحصل عليه من الموقع التالي: https://www.ammonnews.net/article/735463، تاريخ الدخول: 2025/12/10.

[2] علاء عبد الحفيظ محمد، **مرجع سابق**، ص67.

[3] أمال عيد، "**الهوية عند اللاجئين الفلسطينيين بالجزائر من خلال عملية التوافق النفسي والاجتماعي**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 5، (2011)، ص252.

تتخوف بعض الدول من قضية اللجوء، إذ يرون أن اللجوء يؤثر على الهوية الوطنية لدولهم، حيث أنه يمكن أن يثير قضايا الهوية "الآخر" مقابل "نحن"، مما قد يعزز الهويات الإقصائية، كما أنه قد تكون هناك صعوبات عديدة تتعلق بعدم انسجام اللاجئين مع فكرة المواطنة المحلية وما تتضمنه من حقوق وواجبات.

يعتقد البعض أنه توجد علاقة قوية بين تدفقات اللاجئين والصراعات داخل المجتمع، إذ أنه قد يسهل وجود اللاجئين من انتشار الأيديولوجيات والتوجهات السياسية والثقافية التي قد تختلف مع توجهات الدولة المضيفة[1].

إذا من وجهة نظر البعض قد يكون للجوء تأثير سلبي على الهوية والمواطنة في المجتمع المضيف، إذ يمثل اللاجئون مجموعات ثقافية ولغوية مختلفة عن سكان البلد المستقبل، مما قد يتعكس على التجانس والتلاحم الوطني ويدفع نحو إعادة تعريف مفهوم الهوية والمواطنة، غير أن هناك من يرى أن له تأثير إيجابي، حيث قد يكون اللجوء مصدر لتنوع الثقافات والقيم في المجتمع المستقبل، حيث تدفع قضية اللاجئين نحو سياسات اندماج أفضل، والوصول إلى فكرة المواطنة المشتركة بدلاً من الهوية العرقية.

في الأخير يمكن أن نقول أن كل من الهجرة واللجوء له آثار عديدة على الهوية والمواطنة في الدول المستقبلة أو المهاجر واللاجئ في حد ذاته، ولتجنب الأثار السلبية على الهوية والمواطنة تقوم العديد من الدول بمحاولة تعزيز الاندماج بالنسبة للمهاجرين واللاجئين ضمن فكرة المواطنة التجميعية، وكذلك تعلم ثقافة وقيم البلد المضيف كطريقة فعالة لاستيعابهم جميعا سواء المواطنين الأصليين أو المهاجرين واللاجئين.

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **مرجع سابق**، ص66.

## الخاتمة:

من خلال هذه المطبوعة تم التطرق إلى العديد من المحاور الخاصة بالهوية والمواطنة وذلك بهدف التعرف على النقاط الأساسية في الهوية والمواطنة، بداية من التعريف بمصطلحي الهوية والمواطنة والفرق بينهما، وكذلك الولوج للمراحل التاريخية التي مرت بها المواطنة ثم دراسة الحقوق والواجبات في سياق المواطنة وأيضا مقوماتها وأبعادها.

بعد ذلك تم التطرق إلى الهوية والمواطنة في السياق الجزائري عبر مراحل مختلفة قبل الإستعمار الفرنسي وبعده ودور الثورة التحريرية في صياغة مفهوم الهوية الوطنية والدساتير المختلفة التي أقرت بشكل واضح مفهوم المواطنة، وبعد ذلك تم التطرق إلى مفهومي المواطنة العالمية والرقمية في سياق التحولات الجديدة التي أحدثتها العولمة وما أعقبها من تطور متسارع في تكنولوجيا الإتصال والمواصلات.

في الأخير قدمنا نماذج عن العديد من القضايا والتحديات والتي تساهم في تصاعد حدة صراع الهويات سواءا على مستوى الدول أو العالم، والتي كان من أهمها الشعبوية والتطرف، حيث يغذي كل منهما صراع الهويات بتحويلها من تنوع وثراء إلى تعصب إقصائي يزعزع استقرار وأمن المجتمعات ويؤدي إلى العنف، الذي يقضي على استقرار الدولة ويمس وحدة المجتمع ويخلق، وكل ذلك يسهل من عملية الاستقطاب والتدخلات الخارجية لخدمة مصالح وأهداف بعض القوى الاقليمية والعالمية.

بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى موضوع علاقة الهجرة واللجوء بالهوية والمواطنة، حيث نجد أن لهما آثار عديدة على الهوية والمواطنة في الدول المستقبلة، فعلى الرغم من أن الهجرة قد تكون سبب في الإستقرار من خلال الإسهام في تنوع الثقافات وإثراء المجتمع بالقيم والعادات المتنوعة، إلا أنها في الجهة المقابلة قد تكون لها آثار وإنعكاسات سلبية على المجتمع، حيث يسهل وجود اللاجئين من انتشار الأيديولوجيات والتوجهات السياسية والثقافية والدينية التي قد تختلف مع توجهات مواطني البلد المستقبل، وهو ما قد يتعكس على التجانس والتلاحم الوطني ويدفع نحو الإختلاف والصراع.

إن ما تم تقديمه في هذا المقياس يفتح أبواب المعرفة أمام الطلبة للبحث أكثر والتعمق في الهوية والمواطنة بهدف تمكينهم من بناء فهم ووعي حقيقي بقضايا الوطن، وضمان مشاركتهم

الفعالة في الحفاظ على استقرار وتقدم المجتمع، كما أنه يساعد الطالب على إمكانية التفهم والتحليل الموضوعي للعديد من الظواهر التي تؤثر على مفهوم الهوية والمواطنة مثل العولمة ووسائل التواصل الإجتماعي، وكذلك القدرة على التنبؤ بالتغيرات والأزمات الناجمة عن قضايا الهوية والمواطنة.

## قائمة المراجع:

### أولا–اللغة العربية:

#### I.الكتب:


1. بشير نافع وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
2. بلحبيب رشيد، **الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم**، في كتاب: اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013).
3. بن دوبه شريف الدين، **المواطنة مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية**، (بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2019).
4. بن نعمان أحمد، **التعريب بين المبدأ والتطبيق**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981).
5. بيسوني عبير رضوان، **أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية**، (مصر: دار السلام، ط1، 2012).
6. الجابر محمد عابد، **قضايا الفكر المعاصر العولمة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
7. جلال أمين، **العولمة**، (القاهرة: دار الشرق، ط1، 2009).
8. درويش محمد أحمد، **العولمة والمواطنة والانتماء الوطني**، (القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2009).
9. زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010).
10. سامح فوزي، **المواطنة**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).
11. شتراوس ليو، جوزيف كروبسي، **تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديدس حتى اسبينوزا، ج1**، تر: محمود سيد أحمد، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
12. الشهاوي طارق عبد الحميد، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009).
13. صيام عماد، **المواطنة**، (مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007).
14. عامر طارق عبد الرؤوف، **المواطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية**، (مصر: طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012).
15. عبد الحسين شعبان، **الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2017).
16. عبد العاطي حمادة رشدي، **المواطنة الرقمية في السياق التربوي**، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2021).

**17.**العكرة أودونيس، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، (لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993).

**18.**العكرة أودنيس، **التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية**، (لبنان: دار الطليعة، ط1، 2007).

**19.**الكواري علي، **المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

**20.**مباركية منير، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

**21.**محمد علي ليلى، **المجتمع المدني: قضايا الوطن وحقوق الإنسان**، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007).

**22.**المخادمي عبد القادر رزيق، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).

**23.**مهران حمدي، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2012).

**24.**ميكشيللي اليكس، **الهوية**، تر: علي وطفة، (دمشق: دار وسيم للخدمات الطباعية، 1993).

**25.**الميلي محمد، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007).

**26.**النشار مصطفى، **الحرية والديمقراطية والمواطنة–قراءة في فلسفة آرسطو السياسية**– (القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008).

**27.**هابرماس يورغن، **المواطنة والهوية القومية**، تر:رند المالح وياسمين جمال الهاجر، ((د.م.ن)، مركز نهوض للدراسات والنشر، 2018).

**28.**هاشم عبد المطلب محسن، **أثر الشعبوية في العلاقات الدولية تحليل الخطاب والهوية من المنظور البنائي**، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025).

**29.**هيود أندرو، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، تر: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2012).

**II.الدوريات/المقالات:**

1. أبيش سمير، "**وسائل الإعلام ودورها في تعزيز الهوية الوطنية للشباب الجزائري في ظل تحديات العولمة الثقافية**"، مجلة القبس للدراسات النفسية والإجتماعية، العدد 03، (2021).

2. أحمد حسين، "**الهوية العربية مقوماتها ومحددات تعريفها: إطار نظري ومقاربة تحليلية**"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد02، (ماي 2016).

3. أوشان كريمة، "**تفعيل دور المجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05، العدد 02، (2022).
4. بروش عبد الله، "**دور الأسرة في صناعة هوية الفرد دراسة ميدانية على عينة من الأفراد القاطنين بالمجال العمراني الحضري والريفي لولاية سكيكدة**"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 09،العدد 01، (2022).
5. بن دادة كلتومة، "**الإتحاد الأوروبي أمام صعود اليمين المتطرف وتنامي الخطاب الشعبوي: أزمة عابرة أم بوادر تفكك**"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، (2023).
6. بن دهنون سامية شيرين، "**أثر الهجرة على الثقافة والهوية: من منظور نفسي وأنثروبولوجي وديني**"، مجلة أنثربولوجية الأديان، العدد 02، (جوان 2025).
7. بن زياد ايمان، سي موسى عبد الله، "**تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية دراسة في الاستعمالات والإشباعات**"، مجلة دراسات، المجلد07، العدد 02، (جوان 2018).
8. بن طيفور مصطفى، العربي بوعمامة، "**تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الهويات الثقافية في ظل العولمة –قراءة الواقع واستشراف المستقبل–**"، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والإتصالية، العدد 02، (2016).
9. بن عزه السعيد، لوحيدي فوزي، "**من المواطنة إلى المواطنة العالمية**"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04، العدد 03، (جويلية 2021).
10. بن وزة خديجة، عاتكة غرغوط، "**العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة**"، مجلة السراج في قضايا التربية والمجتمع، العدد05، (مارس 2018).
11. بن يحي عزايز، "**قضايا الأمن المجتمعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة تحليلية للمحتوى الإخباري بالصفحة الفايسبوكية "الأغواط نيوز""**، مجلة التدوين، المجلد 14، العدد 01، (2022).
12. بهلول العونية، جيلاني كوبيبي معاشو، "**اللغة الأمازيغية في الجزائر: الرهانات والتحولات**"، مجلة أفاق فكرية، العدد02، (2018).
13. بوخريسة بوبكر، "**الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية**"، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، العدد01، (2007).
14. بولقواس ابتسام، "**المقومات القانونية للمواطنة**"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 06، (جوان 2018).
15. بيدي أمال، "**التقاطع بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومفهوم المواطنة**"، مجلة أبحاث، المجلد 7، العدد 01، (2022).
16. تريكي أحمد، "**إشكالية الصراع الهوياتي في عصر العولمة**"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 07، العدد 02، (2021).

17. جهاد إبراهيم محمود محمد عبد الوهاب، "**تعدد الهويات في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية "دراسة تحليلية سوسيولوجية**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 105، (نوفمبر 2024).
18. حدادي وليدة، "**المواطنة في ظل التحولات الإعلامية الراهنة**"، مجلة الحوار الثقافي، العدد 11، (2017).
19. خفاجي محمد محمد علي، إبراهيم السيد محمد حجازي، "**دراسة تحليلية لقيم المواطنة العالمية في كتاب الثقافة الاسلامية المقرر على طلاب الصف الثالث الإعدادي الأزهري**"، مجلة كلية التربية، المجلد 79، العدد 04، (أكتوبر 2023).
20. خوالدية فؤاد، "**حماية اللاجئين في المواثيق الدولية والإقليمية على ضوء أحدث النصوص ذات الصلة**"، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد 04، العدد 02، (2020).
21. خيدون محمد، "**الهجرة وإشكاليات الهوية في العالم المعاصر**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 63، (أفريل 2020).
22. دراحي السعيد، "**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز أبعاد المواطنة الرقمية لدى الشباب الجامعي –دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة 3–**"، مجلة الشهاب، المجلد08، العدد 01، (2022).
23. دراجي المكي، "**حق المشاركة السياسية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر**"، حوليات جامعة الجزائر1، العدد31، (2017).
24. رحماني إبراهيم، "**مفهوم المواطنة ومقومات الوطنية في الإسلام**"، مجلة رسالة المسجد، العدد 04، (أفريل 2010).
25. رضا عبد الواجد أمين، "**المواطنة والمواطنة الرقمية..حقوق وواجبات**"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد61، (أفريل 2022).
26. روام العيد، "**البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي الشباب الجزائري أنموذجا**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية، العدد2، (2014).
27. زغوني رابح، "**المواطنة والهوية في الجزائر: من الهوية المدنية إلى الهوية الوطنية الجامعة**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 02، (2022).
28. سيد محمد علي فارس، "**أنثروبولوجيا المواطنة ونقد النموذج الليبرالي: المقاربات والاتجاهات المعاصرة**"، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 01، (2025).
29. سعدي علي عبد الزهرة جبير، "**المواطنة الرقمية: دراسة نظرية**"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، (2021).
30. سلامي فرحات، ضيف غنية، "**مفهوم المواطنة العالمية والعيش المشترك –بين التصور الإسلامي والغربي–**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، (2025).

31. شافو رضوان، "**إشكالية مفهوم الهوية الجزائرية عند الجزائريين**"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 02، (ديسمبر 2011).
32. شبابحة فضيلة، "**تطور مفهوم الهوية في الفكر السياسي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد08، العدد 02، (2021).
33. شعبان عبد العزيز، "**العولمة الثقافية وعولمة الهوية**"، مجلة تمثلات، المجلد 2، العدد 01، (2017).
34. طالة لامية، كهينة سلام، "**المواطنة الرقمية...التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الإفتراضي**"، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، المجلد 04، العدد 03، (أكتوبر 2020).
35. عابر نجوى، "**معضلة الهويات الاستراتيجية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، (جوان 2017).
36. عبد الحفيظ محمد علاء، "**أزمة اللاجئين في العالم العربي وتداعياتها الداخلية والإقليمية**"، مجلة سياسات عربية، العدد 20، (ماي 2016).
37. عبد القادر بلقاسم، عويشة بوزيد، "**تداعيات ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي الجديد على حقوق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، (2024).
38. عطلي محمد الأمين، "**الهوية الوطنية الجزائرية: المرجعيات، الأبعاد، التحديات**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 12، (ديسمبر 2017).
39. عطيل لموالدي عواطف، "**إشكالية التطرف الديني والهوية الثقافية للمجتنع**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، (ديسمبر 2016).
40. عيد أمال، "**الهوية عند اللاجئين الفلسطينيين بالجزائر من خلال عملية التوافق النفسي والاجتماعي**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 5، (2011).
41. عيساوة وهيبة، مراح سميرة، "**مفهوم المواطنة: مقاربة في التحولات التاريخية والسياقات الاجتماعية**"، مجلة سوسيولوجيا، العدد 2، (2019).
42. فاضل شاكر عبد الكريم، "**ثقافة المواطنة : مهومها–شروطها الموضوعية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 03، (2017).
43. فايز الشريف إيمان فهد، "**المواطنة الرقمية (دراسة تحليلية للمفهوم)**"، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 46، (2023).
44. فروج سناء، رمضاني حسين، "**مساعي الإنتقال من المواطنة المحلية إلى المواطنة العالمية في ظل التنوع الثقافي وتعدد الهويات**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 19، العدد 01، (مارس2025).
45. القاعود إبراهيم عبد القادر، "**المخاطر التي تهدد الهوية الوطنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وكيفية التصدي لها**"، مجلة الرواق، العدد 09، (ديسمبر 2017).

46. قواسمية وفاء، "**العولمة وأثرها على الهوية الوطنية**"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، (2025).
47. قيرع عامر، "**الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وأثرها على المشاركة السياسية**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، (جوان 2023).
48. كاظم ثائر رحيم، "**العولمة والمواطنة والهوية (بحث في تأثير العولمة على الإنتماء الوطني والمحلي في المجتمعات)**"، مجلة مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، (2009).
49. كانون جمال، "**الهوية مقاربة نظرية مفاهيمية**"، مجلة تطوير، العدد 1، (2016).
50. لعساس آسيا، "**العولمة: في المفهوم والمظاهر والآثار**"، مجلة الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، العدد02، (2014).
51. محمد السيد ألاء عبده حميد، "**الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على قيم المواطنة**"، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد 01، (2023).
52. محمد العزة محمد جمال، "**دور المدرسة في تعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة: دراسة ميدانية من وجهة نظر معلمي مدارس مديرية التربية لواء القويسمة في الأردن**"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، العدد 45،(2025).
53. مداني ليلى، غريب حكيم، "**تراجع جودة الديمقراطية في العالم ومخاطر صعود الشعبوية**"، مجلد 13، العدد 4، (جويلية 2021).
54. مراح نعيمة، عبد الكريم مراحي، "**مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020**"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 01، (2022).
55. مزهر خلف حسين، "**جذور وتطور ظاهرة الشعبوية في الحياة السياسية الأمريكية وأثرها في صنع القرار السياسي**"، مجلة مجلة حمورابي للدراسات، العدد 47، (سبنمبر 2023).
56. مصطفى السيد أحمد عمر، "**إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 256، (2000).
57. مقراني جمال، "**ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية**"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، العدد 03، (ماي 2019).
58. موكيل عبد السلام، "**المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الاسلامي**"، مجلة تاريخ العلوم، العدد 01، (2016).
59. ميسون عبد الجبار إسماعيل، "**التطرف الفكري ودوره في تنامي الإرهاب**"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 20، العدد 39، (جوان 2024).
60. ناصري سميرة، "**دور الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الهوية الوطنية**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، (أفريل 2020).

61. وادي أحمد، "**أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، (2020).
62. ياقوت زينب، "**دور الإعلام الجزائري في الحفاظ على الهوية الوطنية تلفزيون الذاكرة أنموذجا**"، مجلة دراسات، المجلد 12، العدد 01، (ماي 2023).
63. يدر عائشة، "**التمكين السياسي للشباب الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020**"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، (ماي 2024).

**III.دراسات غير منشوة:**

1. تاجي إسماعيل ، "**مولود قاسم نايت بلقاسم نضاله السياسي ونظرته للهوية الوطنية**"، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامة منتوري قسنطينة، 2006.
2. وادي أحمد، "**الهوية السياسية وبناء الدولة عند الحركة الإصلاحية "قراءة في فكر البشير الإبراهيمي**"، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

**IV.مطبوعات:**

1. زبيري عبد الله، **مطبوعة في مقياس الهوية والمواطنة**، موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019-2020، ص4، متحصل عليه من الموقع : https://lmd.sahla-dz.com/cours-ar-1376/، تاريخ الدخول: 2025/10/10.

**V.ملتقيات:**

1. خرف الله علي، سعد العايب جهيدة ، **الهوية والتطرف في ضوء التغير الاجتماعي**، ملتقى حول إشكالية الهوية بين التأويل الأيديولوجي والفهم العقلاني، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2018.
2. العابد صليحة، **قيم المواطنة الرقمية في كتب التربية المدنية -الجيل الثاني- في المرحلة المتوسطة بالجزائر: دراسة تحليلية**، الملتقى الوطني: المواطنة الرقمية...المفهوم والممارسة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، 08 ديسمبر 2022.

**VI.مواقع الانترنت:**

1. أسباب اللجوء الإنساني، متحصل عليه من الموقع التالي: https://www.ammonnews.net/article/735463، تاريخ الدخول: 2025/12/10.
2. جاسم عزيز حاتم، **التطرف أنواعه، أسبابه، طرق المعالجة**، متحصل عليه من الموقع التالي: https://2u.pw/k3t2kI، تاريخ الدخول: 2025/12/04.

3. الشعبوية..تيار سياسي يرسم ملامح مستقبل الغرب، متحصل عليه من الموقع التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/12/6/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84 ، تاريخ الاطلاع: 2025/12/04.

4. القحطاني مسفر، **الحق والواجب، وإشكالية التكامل في النظر والواقع**، متحصل عليه من الموقع التالي: https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://nohoudh-center.com/articles/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AD%25D9%2582-%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2588%25D8%25A7%25D8%25AC%25D8%25A8%25D8%258C-%25D9%2588%25D8%25A5%25D8%25B4%25D9%2583%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AA%25D9%2583%25D8%25A7%25D9%2585%25D9%2584-%25D9%2581%25D9%258A-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D8%25B8%25D8%25B1-%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25B9&ved=2ahUKEwj58PPP0dORAxXgTKQEHfcHCP8QFnoECBgQAQ&usg=AOvVaw1cEC2fTOl2gWrTeeUamiOm ، تاريخ الدخول:2025/10/30.

5. محمد مصطفى جندية نهلة، **مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر دراسة مقارنة**، متحصل عليه من الموقع: https://journals.ekb.eg/article_182835_e28850271bb4944416a3d1e2f0ac46e0.pdf، تاريخ الدخول:2025/10/10.

**ثانيا-اللغة الأجنبية:**

**A. Book;**

1. Baylis John, smith Steve, **the globalization of world politics, An Introduction to International Relations**,(London: University press, 1997).

**B. Periodic:**

1. A line, M **« peace education for children »**, the American journal of economics and sociology, vol 44, N 1, (2010).
2. Hélène, Michel. "**La «société civile» dans la «gouvernance européenne»**", Actes de la recherche en sciences sociales, 166167.1 (2007).
3. Mohamed Salah Mohamed Mahmoud, « **Mondialisation et souveraineté de l'état** », journal du droit international, n°3, (1996).